شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2822-6399
9 772822 639003

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

مجلة سياسة دولية

المجلد: 3 العدد: 14
سبتمبر-اكتوبر 2023

أزمة النيجر وتداعياتها على الأمن الإقليمي
خيري عمر

السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا
فولكان إيبك

التقارب الأخير بين الجزائر وإيران: ردة فعل أم واقع إقليمي جديد؟
واثق السعدون

الشرق الأوسط والتحولات في أفريقيا

مقابلة
رولاند مارشال
عبد النور تومي

أفريقيا والتحديات التي تواجهها
أ. د. أحمد أويصال

قمة فيلنيوس للناتو وديناميّات السياسة الخارجية التركية
إسماعيل نعمان تلجي

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراؤنا الأعزاء،

يسرنا أن نقد لكم العدد الرابع عشر من المجلد الثالث لمجلة "شؤون الشرق الأوسط" لشهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2023، التي تصدر عن مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM. ملف هذا العدد هو "الشرق الأوسط والتحولات في أفريقيا"، وقد اختارت هيئة تحرير المجلة هذا الموضوع، نظراً لموجة التطورات الأمنية والسياسية الأخيرة في أفريقيا، وتأثيراتها الإقليمية والدولية، وبخاصة على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ضمن هذا الإطار، ستجدون في هذا العدد مقالات مهمة لأكاديميين وباحثين متميزين من العالم العربي ومن تركيا، تناولت الموضوع الرئيس للعدد، ومواضيع أخرى مهمة من شؤون المنطقة، وهي على التوالي: " ليبيا والحاجة إلى جيش وطني موحد وقوي"، "أزمة النيجر وتداعياتها على الأمن الإقليمي"، "السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا"، "دبلوماسية الجنوب العالمي في الحرب الروسية الأوكرانية: مبادرة الدول الإفريقية للسلام"، "التقارب الأخير بين الجزائر وإيران: ردة فعل أم واقع إقليمي جديد؟"، "المغرب ومواجهة التحديات الاقتصادية"، "مكافحة التهريب في ليبيا والعمليات العسكرية في مدينة الزاوية"، "قمة فيلنيوس للناتو وديناميّات السياسة الخارجية التركية"، "آفاق العلاقات التركية-العراقية في أعقاب زيارة وزير الخارجية التركي الأخيرة إلى العراق"، " العلاقات الأمريكية الإماراتية في ظل تنافس القوى العالمية"، "انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان: مرشحون جدد وتوازنات مختلفة". كذلك تضمن هذا العدد مقابلة حصرية لمركز أورسام مع خبير الشؤون الأفريقية الدكتور رولاند مارشال، الأكاديمي والباحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، ليحدثنا عن الانعكاسات الإقليمية والدولية للتحولات الأخيرة في أفريقيا. وختم هذا العدد بمقالة سلطت الأضواء على سيرة لاعب كرة القدم الأفريقي ديدييه دروغبا الذي حول كرة القدم إلى أداة لصنع السلام خلال الحرب الأهلية التي شهدتها بلده ساحل العاج.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ | **شؤون الشرق الأوسط**

Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi | **صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü | **مسؤول شؤون النشر**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال

Editörler | **المحررون**
Doç. Dr. İsmail Numan Telci | أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي
Dr. Watheq Alsadoon | د. واثق السعدون

Editör Asistanı | **سكرتير التحرير**
Begüm Akcaoğlu | بيغوم اكجا أوغلو

Danışma Kurulu | **الهيئة الاستشارية للمجلة**
Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye | أ. د. جنكيز تومار، تركيا
Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye | أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا
Prof. Dr. Mohammed Affan Al-Hamdani, Irak | أ.د. محمد عفان الحمداني، العراق
Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye | أ. د. ماهر النقيب، تركيا
Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir | أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر
Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye | أ. د. أنور أربا، تركيا
Prof. Dr. Elsadig Elfaqih, Sudan | أ. د. الصادق الفقيه، السودان
Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye | أ. د. موسى يلدز، تركيا
Dr. Rashed Hamad Rashed Al-Nuaimi, Katar | د. راشد حمد راشد النعيمي، قطر

Yayın Kurulu | **هيئة التحرير**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال
Dr. Watheq Alsadoon | د. واثق السعدون

Grafik-Tasarım | **تصميم وغرافيك**
Mustafa Cingöz | مصطفى جينكوز

Yönetim Merkezi | **إدارة المركز/ العنوان**
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM) | مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)
Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara | حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا
Tel: +90 850 888 15 20 | هاتف رقم: 20 15 888 850 90+

Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock | **صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock
Cilt: 3, **Sayı:** 14, Eylül-Ekim 2023 | **المجلد:** 3، **العدد:** 14، سبتمبر-اكتوبر 2023
Yaygın Süreli Yayın | مجلة دورية عمومية
2 Aylık Arapça Dergi | مجلة عربية لمدة شهرين

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2023 ORSAM

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2023 أورسام

شؤون الشرق الأوسط
مجلة سياسة دولية

المحتويات

المجلد: 3 العدد: 14 سبتمبر-اكتوبر 2023

ملف العدد

04 **أفريقيا والتحديات التي تواجهها** / أحمد أويصال

14 **السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا** / فولكان إيبك

أفريقيا والعالم

20 **"دبلوماسية الجنوب العالمي" في الحرب الروسية الأوكرانية: مبادرة الدول الإفريقية للسلام** / كيريل ستورماك

شؤون مغاربية

24 **التقارب الأخير بين الجزائر وإيران: ردة فعل أم واقع إقليمي جديد؟** / واثق السعدون

30 **المغرب ومواجهة التحديات الاقتصادية** / حسنى تاش يتيم

شؤون تركية

40 **قمة فيلنيوس للناتو وديناميّات السياسة الخارجية التركية** / إسماعيل نعمان تلجي

44 **آفاق العلاقات التركية-العراقية في أعقاب زيارة وزير الخارجية التركي الأخيرة إلى العراق** / زيد عبد الوهاب

شؤون الخليج

48 **العلاقات الأمريكية الإماراتية في ظل تنافس القوى العالمية** / تامر خاشقجي

لبنان

52 **انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان: مرشحون جدد وتوازنات مختلفة** / توبا يلديز

ملف العدد

أزمة النيجر وتداعياتها على الأمن الإقليمي

خيري عمر

08

مكافحة التهريب في ليبيا والعمليات العسكرية في مدينة الزاوية

فؤاد أمير شفكاتلي

34

مقابلة

56

عبد النور تومي

الدكتور رولاند مارشال:

أزمة النيجر تختلف كثيراً عن أزمات السودان وليبيا من منظور القوى العظمى والإقليمية

سيرة ذاتية

ديدييه دروغبا: اللاعب الأفريقي الذي حول كرة القدم إلى أداة لصنع السلام

ميرفة تشاكار

62

أفريقيا والتحديات التي تواجهها

أحمد أويصال

يمكن تصنيف التحديات الرئيسية للأمن الأفريقي، المتمثلة بالصراعات الداخلية، والإرهاب، ونقص الغذاء، والبطالة بين صفوف الشباب، والهجرة البشرية القسرية، والتدخلات الأجنبية من خارج القارة، على أنها تحديات مرتبطة ببعضها البعض ويمكن تقييمها على أساس المشاكل الهيكلية للقارة ككل.

توصف قارة أفريقيا بأنها القارة الشابة بين قارات العالم، لكنها الأكثر فقراً وتراجعاً، إذ تعاني العديد من المشكلات المختلفة، كما تعد ثاني أكبر قارات العالم من حيث عدد سكان. وتشير التوقعات إلى أن عدد سكانها سيصل إلى 2 مليار نسمة في خمسينيات القرن الحادي والعشرين، لكن على الرغم من ذلك ما زالت مشاكلها تزداد وتتنوع.

وأدت مشاكل الفقر والصراعات الداخلية والانقلابات التي تشهدها القارة السمراء إلى حدوث هجرة بشرية كبيرة نحو الشمال. عموماً، يشار إلى قارة أفريقيا بكافة الظواهر السلبية وانعدام الأمن، على الرغم من امتلاكها إمكانات كبيرة كالقوى العاملة الحالية والموارد الطبيعية والاقتصاد المتنامي والثروات الثقافية.

يكمن وراء هذه المشكلات إرث المستعمر القديم والانقسامات والتدخلات الأجنبية وسوء إدارة السلطة. فالعديد من الدول الأفريقية لم تحقق استقلالها الكامل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. حتى المنظمات الدولية لا تقدم الدعم الكافي لتنمية القارة الأفريقية، ولأسباب مماثلة، فإن الاتحاد الأفريقي غير قادر على الحد من مشاكل القارة. ومع ذلك، من الممكن أن يتغير هذا الوضع، ويعتمد ذلك على إدراك بلدان القارة لإمكاناتهم وتحقيقها، والتعامل مع المشاكل الهيكلية، ومواجهة

التحديات الراهنة والمستقبلية، والتكاتف لإيجاد حلول دائمة للمشكلات كلها.

انقلابات وصراعات

أدى حدوث الانقلاب العسكري في النيجر وما تبعه من تطورات بإعلان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس"، تحديد موعد التدخل العسكري المحتمل، إلى جعل الأمن الأفريقي إحدى أهم القضايا على الأجندة العالمية. وتقتصر أغلب تقييمات الأمن حالياً بشكل عام بالمنظور التقليدي من خلال الأمن المتمركز حول الدولة والأمن المادي، في حين أن التقييمات الواسعة بوجود نهج أمني يشمل القارة الأفريقية مع تقديم وجهات نظر جديدة، إضافة إلى المنظور التقليدي، سيعطي نتائج صحيحة وسليمة.

فعلى الرغم من أن هيكل القارة الأفريقية ليس متجانساً، ويمتلك ديناميات مختلفة في المناطق الواقعة جنوب القارة ووسطها وشمالها وجنوبها وغربها، فإن هذه المناطق لديها مشاكل أمنية مشتركة من منظور أوسع، وتنتظر الحل لكل أنحاء القارة. وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف التحديات الرئيسية للأمن الأفريقي، المتمثلة بالصراعات الداخلية، والإرهاب، ونقص الغذاء، والبطالة بين صفوف الشباب، والهجرة البشرية القسرية، والتدخلات الأجنبية من خارج القارة، على أنها تحديات مرتبطة ببعضها البعض ويمكن تقييمها على أساس المشاكل الهيكلية للقارة ككل.

تتنوع المشكلات الهيكلية في القارة الإفريقية، إلا أن أبرز المشكلات الأمنية هي كثرة العنف وانتشار السلاح خارج إطار الدول. وانطلاقاً من هذه النقطة، تُنتج الصراعات الداخلية والإرهاب عنفاً أكثر حدة من النزاعات الحاصلة بين الدول، مما يؤثر تقريباً على القارة الأفريقية بأكملها. وإضافة إلى الصراعات المستمرة في ليبيا والسودان، تتمركز الجماعات الإرهابية في الصومال وموزمبيق وحوض بحيرة تشاد، والتي تؤثر في دول نيجيريا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، إذ يمكن تقييم هذه المناطق على أنها تشهد عنفاً مادياً بشكل مكثف.

وقد رأينا أن ليبيا حققت في الآونة الأخيرة استقراراً نسبياً، إلا أن المشكلات الأمنية لم تحل بشكل تام. إذ يمكن اندلاع الأزمات والصراعات في أي لحظة، وأكبر مثال على ذلك الاشتباكات التي اندلعت بين فصيلي جهاز الردع و"اللواء 444 في الأسابيع القليلة الماضية. كما أن الصراعات الداخلية في السودان تسودها حالة من عدم اليقين. فعلى الرغم من أن الجيش السوداني قد دحر قوات الدعم السريع، فإنه لم يسيطر عليها بشكل كامل. إضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يضمن عدم اندلاع أزمات في مناطق أخرى من السودان على سبيل المثال في "دارفور".

من جهة أخرى، تشكل الجماعات الإرهابية مشكلة أمنية خطيرة وهامة بالنسبة لأفريقيا. ونرى أن تنظيم داعش قد ركز لبسط نفوذه على قارة أفريقيا بعد فقدانه، عام 2019، جل الأراضي التي سيطر عليها في سوريا، كما أصبحت الجماعات المرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش أكثر نفوذاً في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتتأثر البلدان الواقعة في منطقة حوض بحيرة تشاد بشكل خطير بجماعة "بوكو حرام" وتنظيم "داعش" المتمركزتين في غرب أفريقيا، في حين يتأثر الصومال بشدة بحركة الشباب، وكذلك موزمبيق تتأثر بتنظيم داعش المتمركز في مناطقها.

التحديات الأمنية المنبثقة من العنف المادي تتغذى بشكل أساسي على دوافع مختلفة وعميقة، تتمثل في نقص الغذاء، والبطالة بين صفوف الشباب، والهجرة البشرية القسرية.

تحديات مزمنة ومخاطر متزايدة

أصبحت مشكلة نقص الغذاء أعمق بكثير من مشكلة سوء التغذية في كثير من مناطق القارة الأفريقية، حيث لا يستطيع السكان تلبية احتياجاتهم اليومية من غذاء وماء. وهذا الأمر أكثر أهمية من الحصول على ما يكفي من الطعام من حيث الكمية والتنوع. حيث يواجه السكان صعوبة في الحصول على غذاء يحتوي على قيمة غذائية تحافظ على حياتهم. وترتبط هذه المشكلة، بشكل مباشر بتفشي البطالة بين صفوف الشباب، مما ينعكس على العائلات، خصوصاً العائلات الكبيرة التي لا تحصل على

الغذاء الكافي، لا سيما في المناطق الريفية، فتصبح المشكلة أكثر حدة عندما ترتبط بالبطالة. وبالتالي، فإن انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي يشكل أحد أكبر التحديات في القارة الأفريقية.

وتواجه القارة السمراء تحدياً آخر، وهو الهجرة البشرية القسرية، التي تؤثر بشكل سلبي على الملايين من السكان. إذ تُجبر الصراعات الداخلية، ومشاكل الإرهاب، والكوارث المناخية، ونقص الغذاء، والبطالة بين صفوف الشباب، والعديد من المشاكل الأخرى، السكان على الهجرة من مناطقهم. وتؤثر هذه الهجرة بشكل جذري على التركيبة السكانية الحالية، إضافة إلى تأثيرها في الدول بأبعادها العابرة للحدود.

يوضع المهاجرون، الذين نزحوا جراء الظروف الصعبة، في مخيمات ضمن مناطق معينة، مما يجعلهم يعتمدون على المساعدات الخارجية من جهة، ويُتركون بلا حماية من جهة أخرى، مما يجعلهم هدفاً على نحو خاص للمنظمات الإرهابية. فقد وردت تقارير تفيد بوقوع هجمات إرهابية تستهدف مخيمات النازحين في القارة السمراء مرات عديدة.

وعلى الرغم من أن "الهجرة القسرية البشرية" تعود إلى مجموعة من الأسباب، فإنها تبقى أحد أهم التحديات التي تنتظر حلولاً مستقبلية في القارة الأفريقية نتيجة آثارها العابرة للحدود. ولا تؤثر الهجرة من أفريقيا إلى الشمال على نمو التهريب والإرهاب في البلدان المستهدفة فقط، بل تؤثر أيضاً على معاداة الإسلام والسياسة.

أما المشكلة الأخرى التي تواجهها القارة الأفريقية فهي التدخلات الخارجية، وتنافس الجهات الفاعلة العالمية. حيث إن عملية الاستقلال السياسي، التي تسارعت وتيرتها في ستينيات القرن الماضي، لم تحقق استقلالاً كاملاً كما بينت التطورات منذ ذلك الحين حتى عام 2023.

حيث كانت القارة السمراء جزءاً من المنافسة الأيديولوجية بين الكتلتين (الشرقية والغربية) خلال الحرب الباردة. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، خضعت القارة لحكم الأنظمة الديكتاتورية، التي نجحت في الخروج من الصراعات الداخلية، حيث رأت الولايات المتحدة أنها ضرورية في المنافسة العالمية.

ومع ذلك، أدت التطورات العالمية اللاحقة كـ"هجمات 11 سبتمبر/أيلول", والأزمة الاقتصادية العالمية 2008, وتحول الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي بحلول 2010، وتنفيذ روسيا سياسة خارجية عدوانية بشكل متزايد، إلى زيادة المنافسة في السياسة العالمية، مما جعل أفريقيا تتحول إلى ساحة للصراع مجدداً.

وبينما تحاول الدول الاستعمارية السابقة الحفاظ على نفوذها في القارة الأفريقية، يُنظر إلى الانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية بالتوازي مع مصالح القوى العظمى. فنرى كلاً من الصين وروسيا تكافحان لبناء نفوذهما على مسارات مختلفة.

وقد بينت سلسلة الانقلابات العسكرية، التي شهدتها منطقة الساحل الأفريقي خلال السنوات الأخيرة، أن هذه العملية تضر بالاستقرار السياسي، وتجعل الشعوب تبتعد عن أجندات الحكم لتبرز الأجندات الأمنية، وتأخذ الأولوية من الأجندات الاقتصادية والديمقراطية. ونتيجة لذلك، تبرز على جدول الأعمال، عواقب العنف المادي عوضاً عن التنمية.

خلاصة القول، يمكن تصنيف التحديات الراهنة التي تواجه أمن القارة السمراء على أنها تحديات هيكلية تستند إلى الديناميات الداخلية، وتستند إلى التحديات الناشئة عن المنافسة العالمية (التحديات الخارجية). فمن الصعب التفريق بين الأسباب الداخلية والخارجية لمشاكل أفريقيا في عصر العولمة، ويتطلب الأمر إيجاد تغييرات جذرية لحل هذه المشاكل، التي تعتمد على الاستقلال من جهة، والإرادة المشتركة من جهة أخرى. نتيجة لذلك، بدأت تركيا تنشط في المجال الاقتصادي والثقافي والأمني في القارة الأفريقية، وهي تتعامل بعقلية تصب في مصلحة الطرفين.

بالتزامن مع التوقعات التي تشير إلى أن عدد سكان القارة الأفريقية سيصل إلى 2 مليار نسمة بعد بضعة عقود، إذا عملت الدول الأفريقية على تعزيز تكامل مواردها الطبيعية مع قوتها الشبابية لتحديد سياسات موجهة نحو التنمية، فستتمكن في أقرب فترة من تحقيق نجاحات كبيرة في التغلب على التحديات التي تهدد استقرار القارة وأمنها، من خلال الحد من الفقر والمخاطر الأمنية المرتبطة به. ■

*هذه المقالة سبق وأن نشرت في موقع عربي بوست تحت عنوان " التحديات الراهنة التي تواجه الأمن في القارة الأفريقية" بتاريخ 11 سبتمبر/ أيلول 2023

بروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام.

أزمة النيجر وتداعياتها على الأمن الإقليمي

خيري عمر

تعرضت النيجر لعدة انقلابات، كان أخرها انقلاب 2010 ضد الرئيس مامادو تانجا، وكانت آخر محاولة انقلاب، قبل يومين من تنصيب الرئيس بازوم، في مارس من العام 2021. وبجانب التوتر السياسي المصاحب لتسلم بازوم السلطة، ساهمت المشكلات الاقتصادية وضعف كفاءة الحكومة في التمرد العسكري الأخير.

تثير الأوضاع في النيجر المخاوف حول مستقبل البلاد والمنطقة ككل، حيث ترتبط تداعيات أحداث النيجر بإثارة الجدل حول انتشار حالة عدم الاستقرار في العديد من دول الشمال الأفريقي أو الدول الواقعة في نطاق الصحراء الأفريقية الكبرى ووادي النيل، حيث تعمل الروابط السكانية وتقارب المشكلات السياسية على نقل التداعيات وتأثيراتها المباشرة على أمن الحدود. ويعد الاستقرار السياسي عاملاً حيويًا لمواجهة تداعيات الأزمة الداخلية.

في 26 يوليو الماضي، أعلنت مجموعة من الضباط في النيجر أطلقت على نفسها "المجلس الوطني لحماية الوطن" وعبر بياناً تلفزيونياً، عن عزل الرئيس محمد بازوم والبرلمان والحكومة، وتعليق الدستور، واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن. قائد الحرس الرئاسي الجنرال عمر عبد الرحمن تشياني أعلن عن نفسه قائدً لهذا المجلس، الذي يتشكل في الأساس من المجلس العسكري وبعض المدنيين، لتتخذ بعد ذلك المواقف مساراً تصاعدياً ضد فرنسا، بدأ بإلغاء عددٍ من اتفاقيات التعاون العسكري بين النيجر وفرنسا، وحظر الأنشطة الفرنسية داخل النيجر.

داخلياً، وبينما يتصاعد تأييد المجلس الوطني لحماية الوطن، تعمل فرنسا

على تكوين معارضة خارجية ودعم مؤيدي الرئيس المحتجز بازوم (بو عزوم)، داخل النيجر. وكسياق دعائي، ظهرت الأعلام الروسية في أيدي مؤيدي المجلس العسكري، ما قد يعكس توجهات جديدة لسياسة النيجر الخارجية في المرحلة المقبلة، وخصوصاً مع التباعد الواضح مع فرنسا. وفي موازاة تسارع الترتيبات الجديدة، يُعول الرئيس النيجري على التدخل الخارجي لعودته للسلطة. فقد قدم طلبات صريحة بالتدخل العسكري كحلٍ وحيد. ترسم خريطة اتصالات بازوم خلال هذه الأزمة شبكة علاقاته الخارجية، وهي تنحصر في الكتلة الغربية، حيث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ومفوض الاتحاد الأفريقي موسى فكي، ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، بالإضافة لتوافد المبعوثين الأمريكيين، ومفوضي منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس"، إلى النيجر، في الأيام اللاحقة.

وحسب التتابع الزمني، جاءت ردود سريعة من جانب فرنسا ومنظمة "إيكواس"، فيما كشفت البيانات الأولية للدول الأخرى عن ترتيب موقفها وفق تطور الأحداث، لكنها تلاقت على الحلول السلمية وعدم التدخل العسكري.

وكاختصاص إقليمي، اتجهت منظمة "إيكواس" إلى تكييف الوضع القانوني لعزل الرئيس النيجري بوصفه عملاً غير قانوني وخارج نطاق الدستور. وحسب النسق السياسي لهذه المنظمة الإقليمية، يكون الحل بإعادة السلطة لوضعها ما قبل 26 يوليو 2023, سواء عبر التفاوض والعمليات السلمية, أو بالتدخل العسكري. ولهذا الغرض عقد اجتماعين غير عاديين، في نهاية شهر يوليو الماضي، وفي 10 أغسطس، للاتفاق بين الأعضاء على التدابير اللازمة لتفعيل ميثاق هذه المنظمة. وبجانب تصنيف الوضع في النيجر تهديداً للأمن الإقليمي، ركزت البيانات المتتابعة على مشروعية استخدام العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري.

وفي تجانس لافت، تتقارب مواقف الدول الغربية مع مواقف مجموعة إيكواس والاتحاد الأفريقي. وبينما تستمر فرنسا وعموم الدول الغربية بمساعي تثبيت النخب الحاكمة الموالية لهم، واعتبار تغييرها غير قانوني وإخلالاً بالأمن الإقليمي، نجد أن إيطاليا بدت أكثر حذراً من التدخل الغربي، سواء بتصنيفه استعماراً جديداً أو انه ستسبب في حروب أهلية إضافية. الحذر الأوروبي من الاضطرابات في هذه المنطقة يعود إلى القلق من تزايد الهجرة غير المشروعة نتيجة اندلاع الحرب.

أزمة النيجر من منظور الأمن الإقليمي

يساعد المنظور الأمني في تفسير سلوك الدول والمجموعات المختلفة من أحداث النيجر، حيث يظل تجانس أو تنافر المصالح الأمنية عاملاً مُفسراً لتصور الدول عن مصالحها في إقليم الساحل، فالمقارنة هنا بين منظوري ترسيخ الهيمنة أو استبدالها. وفي هذا السياق، يتبلور موقف مشترك لدول بوركينا فاسو، مالي وغينيا، يقوم على الاعتماد الأمني المتبادل، يمكن أن يتحول لاحقاً لتحييد دور الإيكواس أو يحول دون الانزلاق لحروب غير متناسقة.

وبالنظر لهشاشة الوضع السياسي في ليبيا، ترى الجزائر محاولات التدخل العسكري في النيجر تهديداً إضافياً للأمن الإقليمي لتأثيرها على الاستقرار الإقليمي، وعلى اتفاقيات الجزائر في مجال الطاقة مع النيجر ونيجيريا، ولذلك، تدعم الجزائر الحلول السلمية وتجنب اللجوء للقوة. وفي موقف مقارب. يرجع حسم الموقف الجزائري ضد التدخل العسكري للقلق من اتخاذ فرنسا قرارات متسرعة باختراق مجال الجزائر الجوي، كما حدث في عام 2012 عندما تدخلت فرنسا في مالي، وهناك سبب أخر، يرتبط باستعادة السياسة الخارجية الجزائرية لمكانتها في العلاقة مع روسيا وسعيها للعب دور إقليمي.

ومع تعدد دوائر النفوذ الأجنبي في النيجر، يقدم الصراع الدولي قراءات مختلفة لدور الجماعات الإثنية في ظل وجود الجيوش صغيرة الحجم، حيث تضع "الفرانكفونية" أو "الأنجلوفونية" مدخلًا لفهم الصراعات الجارية؛ حيث تساعد الأبعاد الثقافية على الاقتراب من خريطة العلاقات الخارجية، ويترك تراجع فرنسا فراغاً لحساب النفوذ الأمريكي والصيني والروسي، فكل منها يتبنى مدرسة مختلفة في السياسة والحكم، وفي الترابط بين الثقافة والسلطة.

وقد صاغت الولايات المتحدة استراتيجية منع الصراع وتعزيز الاستقرار في 2020. وهي تتضمن تسهيل العمليات الدبلوماسية والإنمائية والأمنية لموازنة حدة التنافس الدولي واحتواء التطلعات الروسية والصينية. ولم ترغب السياسة الأمريكية في تصنيف ما حدث انقلاباً لتجنب تطبيق التزامات من شأنها وقف سياسات التأثير المباشرة وغير المباشرة، ولذلك، ركزت على الحل الدبلوماسي والعودة للنظام الدستوري، وهو لا يشترط عودة الرئيس، ولكن يعبر عن مرحلة انتقالية وانتخابات جديدة.

وبالنسبة للعديد من دول إفريقيا، تمثل روسيا الشريك المفضل، حيث تتمتع بقبول ملموس لدى الأفارقة. وتشير قمة روسيا أفريقيا، أغسطس 2023، لجانب من إعادة السياسة الروسية تجاه إقليم الساحل.

وعلى هذا الأساس، يتشكل مسرح العمليات على هذه الخلفية الدولية. فكما تحتفظ كل واحدة من الدول الكبرى بقوات داخل النيجر، فإنها تعمل على بناء شبكات عسكرية مع الجيوش المحلية، هي في الوقت الراهن أقرب للتوازن، ما بين قوات دول أوروبية (فرنسا وألمانيا) والقوة الأمريكية الأفريقية المشتركة (أفريكوم) وقوات فاغنر الروسية.

تعمل الدول الغربية لتعزيز هيمنتها في هذه المنطقة وفق محددين؛ الاعتماد على الحلفاء المحليين من الجماعات السياسية أو المنظمات الإقليمية، والقلق من انفلات الهجرة غير الشرعية. ومن جهة روسيا، فإنها تعمل على توسيع نطاق تعاونها العسكري مع وسط افريقيا ومساعدة حكوماتها. على أية حال، تظل مشكلة أمن الحدود من التحديات الأساسية بين دول إقليم الساحل وشمال أفريقيا. وخلال العقد الماضي، انعقد العديد من الاتفاقيات الأمنية بين العديد من الدول لمراقبة ومنع تحرك الجماعات المسلحة. وفي 2021, نشأ "مركز الساحل والصحراء" لمكافحة الإرهاب, بالإضافة إلى تجمع دول الساحل والصحراء الموقع في القاهرة بتاريخ 4 نوفمبر2021, وهو نتيجة اقتراح قدمته مصر في قمة 2013 في نجامينا، للتضامن الجماعي لمكافحة الإرهاب.

جذور الأزمة

مع تنامي سياسات التدخل، يكون اقليم الساحل أمام تحديات أمنية مفرطة، سواء بتنامي المعارضة المسلحة والجماعات الجهادية أو بنفاذ الدول الخارجية للشؤون الداخلية. على أية حال، لم يضمن المنظور الدولي للانتقال السياسي تكافؤ الفرص للجماعات السكانية، فقد افتقرت برامجها لضمانات تحييد دور الجماعات المهيمنة والتوافق على بناء السلطة، وتحت تباين التطلعات الدولية، حيث

ظهرت نتائج عكسية، فمن جهة، زادت العقوبات من فرص التفكك السياسي واستدعاء العسكريين للخروج من الفوضى، ومن جهة أخرى، لم يفلح ربط المساعدات بالديمقراطية في تكوين بنى مؤسسية في تلك الدول، فقد ظلت الانتخابات التي جرت في النيجر في 2021 توصف بالشكلية ولم تكسب الثقة أو الاحترام الاجتماعي. وصل بازوم من خلال تلك الانتخابات للسلطة في النيجر بواسطة تحالف للأقليات العرقية والحزبية أمام مرشح القبائل "محمد عثمان" المنتمي لقبيلة الهوسا والتي تقترب من نصف سكان البلاد, ليمثل بازوم حسب التقسيم الاجتماعي "الأقلية العربية", وقد فاز بازوم آنذاك بنتيجة 56% على المستوى الوطني رغم خسارته في العاصمة نيامي. وخلال السنوات الماضية، تلقى جيش النيجر مساعدات فرنسية وأمريكية، كون النيجر أحد المراكز المهمة لعمليات لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وبخاصة بعد خروج فرنسا من مالي وبوركينا فاسو، وبازوم كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب، ومع تصاعد المشاعر المعادية للفرنسيين في المنطقة، أصبحت النيجر ملاذ فرنسا الأخير، فيما يتزايد نفوذ الولايات المتحدة من خلال تدريب الجيش.

وبمرور الوقت، المساعدات الغربية لدعم التنمية والديمقراطية في النيجر، لم تؤد إلى تكوين بنى مؤسسية وتحول اجتماعي ملائم لبناء الدولة. وتظهر ردة الفعل العكسية في تدخل الجيش للخروج من الفوضى وتقديم حلٍ انتقالي، غير أن غياب نموذج لإعادة البناء يتم

التوافق عليه ما بين الدولة والمجتمع، ساهم في تكرار حالات التدخل العسكري بشكل أدى لهز هيكلية الجيش نفسه.

أدت هذه السياسات لتنامي العلاقة العكسية بين التحديث ونهب الثروة، فعلى الرغم من محاولات الدمقرطة والحكم المدني في دول هذه المنطقة بعامة، إلا انه لم يتغير هيكل التجارة الخارجية أو تنمية مؤسسات الدولة، فقد ظلت علاقات التبعية، تمثل قاعدة العلاقات الاقتصادية مع الدول المستعمرة. ولذلك، نقصت قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي، لتبدو المعركة الحالية حول تغيير هيكل العلاقات مع الغرب وحماية ثروة البلاد.

وبشكل عام، يمكن تفسير الانقلابات العسكرية في هذه المنطقة بصعود التنافس الدولي من جانب فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا والصين على الوصول للجماعات الحاكمة، فهي تماثل في التنافس عبر أدوات السلاح والاقتصاد، ما يمثل الحد الأعلى لتهديد الاستقرار، حيث يعمل على تشكيل الهوية واستلاب إرادة الجماعات الكبرى واحتواء المؤسسات، وذلك إلى جانب العوامل المحلية، فعلى مدى تاريخها منذ الاستقلال، صار عدم الاستقرار سمة مميزة للدول الأفريقية.

تعرضت النيجر لعدة انقلابات، كان أخرها انقلاب 2010 ضد الرئيس مامادو تانجا, وكانت آخر محاولة انقلاب, قبل يومين من تنصيب

الرئيس بازوم، في مارس من العام 2021. وبجانب التوتر السياسي المصاحب لتسلم بازوم السلطة، ساهمت المشكلات الاقتصادية وضعف كفاءة الحكومة في التمرد العسكري الأخير. وبشكل عام، تبدو البنية العسكرية والاجتماعية هشة أمام العوامل الخارجية، ولصغر حجم تلك الجيوش، تتزايد حاجتها لمساعدات خارجية لتغطية الساحات الفارغة أمام الجماعات الجهادية. وفي العقدين الأخيرين، عجزت بلدان الساحل عن التكيف مع الديمقراطية واقتصاد السوق، فلم تؤد الانتخابات الدورية أو غير المنتظمة لاستقرار نظام الحكم أو تلبي تطلعات الجماعات السكانية في الأمن والثروة. لم تكن تجربة التحول الديمقراطي كافية للتحديث الثقافي وخفض ازدواجية القبيلة والدولة.

وتشير تجارب الانتخابات والديمقراطية التقليدية لإخفاق كل محاولات مأسسة الدولة وتوسيع القواسم المشتركة ما بين القبائل، بل على العكس من ذلك، عملت على تنمية الوعي بالذات على الانتماء الوطني. فالانقلابات هي تعبير عن الانقسامات الاجتماعية، بسبب الإرهاب أو إفساد الثروة، وباعتبار القدرات التنظيمية للعسكريين، كانوا محط انظار بعض الأحزاب أو القبائل. وبعد وضوح استدعاء بازوم للتدخل الدولي، يمكن تفسير الانقلابات العسكرية بالتنافس الدولي على الوصول للجماعات السكانية الحاكمة للحدود، التي تتبناها فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا والصين.

ومع تكرار الانقلابات العسكرية، تبدو أهمية مراجعة النظم السياسية الملائمة للدول الأفريقية، فاستمرار الحلقة المفرغة دون التصدي للأسباب الموضوعية لأزمة الدولة، سوف يغذي عوامل عدم الاستقرار. لا يقتصر هذا على اتخاذ التدابير لوقف المخالفات الدستورية، حيث فشلت غالبية محاولات استعادة الوضع السابق عليها، ولكنه يكون ضرورياً وضع نموذج لقراءة مكونات الأزمة السياسية ومعالجة أسبابها، وليس التصدي لأعراضها.

لا تكمن مشكلة الدول الأفريقية في مدى الاقتراب من الديمقراطية بقدر تَحقق السِلم الاجتماعي تمهيداً للتوافق على صيغة للحكم. فقد ارتبطت سياسات تحديث الدولة بظهور مشكلة التكامل الوطني. فلم تفارق الدولة منظور الجماعات الإثنية، وارتبطت مسيرتها بتصور الجماعات الإثنية عن السلطة، وبالجيش. ويمثل تدخل العسكريين مخرجاً لتفاقم الصراع بين المكونات الاجتماعية والسياسية، لكنه يواجه مشكلة إعادة إنتاج الانقسام الاجتماعي ودخول البلاد في دورة أخرى من التوتر السياسي. ومع هشاشة نظام الحكم وتمدد الجماعات السكانية خارج الحدود، تتزايد احتمالات نقل الصراع لدول الجوار، ويسمح بحرية الحركة للجماعات المسلحة، وتهديد الأمن الإقليمي. ■

خيري عمر: أكاديمي من مصر، أستاذ مشارك دكتور في العلوم السياسية بجامعة صقاريا في تركيا.

السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا

فولكان إيبك

بحسب بن غوريون، لا يمكن لإسرائيل أن تتخلص من الإجراءات السلبية للدول العربية المعادية لها إلا من خلال إقامة علاقات قوية مع الدول الإفريقية. وفي تلك المرحلة، كان بن غوريون يؤمن أن بإمكان إسرائيل كسر العداء العربي من خلال كسب تعاطف المسلمين في الدول الإفريقية.

إسرائيل، المتصارعة دوماً، لم تؤثر في الشرق الأوسط فقط من خلال حروبها مع فلسطين والدول العربية في الفترة بين عامي 1948-1973 واحتلالها للبنان عام 1982، بل هي أثرت في قارة إفريقيا أيضا من خلال عملية عنتيبي التي قامت بها في أوغندا عام 1976. حيث اقتحمت قوات الكوماندوز التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية مطار عنتيبي الأوغندي في 27 يونيو/ حزيران 1976 في عملية عسكرية عرفت أيضا باسم عملية "الصاعقة" أو عملية "الغارة"، ونجحوا في 4 يوليو/ تموز 1976 في تحرير 94 راكبا إسرائيليا و6 من طاقم الطائرة من بين 248 راكبا كانوا على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية من طراز A300 كانت مختطفة من قبل مجموعة من الفلسطينيين تابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبعد هذه العملية، اهتزت الصورة السياسية لعيدي أمين دادا الذي كان رئيسا لأوغندا في الفترة بين عامي 1971-1979، وأطيح به في انقلاب عام 1979.

الدوافع الرئيسية لتوجه إسرائيل نحو إفريقيا

ولم تكن هذه العملية في أوغندا هي البعد الوحيد لرؤية إسرائيل بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أفريقيا السوداء). حيث أسس تيودور هرتزل أحد القادة الصهاينة صلة بين اليهود والأفارقة في كتابه الأرض الجديدة القديمة. وبحسب هرتزل، فإن أفضل من يمكن أن يفهم الناس الذين تعرضوا للاستغلال والعنصرية والإذلال لسنوات عديدة في إفريقيا، هم اليهود الذين تعرضوا للاستغلال والعنصرية والإذلال أيضا مثل الأفارقة. ورأى هرتزل أنه سيكون من الصواب دراسة حركات الاستقلال في إفريقيا بالتوازي مع إقامة "دولة إسرائيل، وهو يتبنى فكرة أن أهم حدثين من التطهير العرقي في القرن العشرين يخصان اليهود والأفارقة. هذه الصلة النظرية التي أقامها هرتزل بين اليهود والأفارقة تم إعادة تأكيدها في المستقبل من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون

عندما حصلت غانا على استقلالها في عام 1956. بحسب بن غوريون, لا يمكن لإسرائيل أن تتخلص من الإجراءات السلبية للدول العربية المعادية لها إلا من خلال إقامة علاقات قوية مع الدول الإفريقية. وفي تلك المرحلة, كان بن غوريون يؤمن أن بإمكان إسرائيل كسر العداء العربي من خلال كسب تعاطف المسلمين في الدول الإفريقية. وكان العرب معادين لإسرائيل وكانوا غاضبين للغاية لدرجة أنه بعد تأسيس إسرائيل في عام 1948, وعلى الرغم من إعلان إسرائيل أنها لن تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، ولكن عندما عقد مؤتمر دول عدم الانحياز عام 1955 لم يتمكن المنظمون من دعوة إسرائيل لحضور الاجتماع بسبب الضغط الذي مارسته الدول العربية.

كانت الخطوة الملموسة الأولى في إسرائيل لهذه الرابطة التي أقامها هرتزل وبن غوريون بين إسرائيل والدول الإفريقية هي التي قامت بها وزيرة الخارجية ورئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة جولدا مائير عندما أجرت زيارة إلى غانا وليبيريا. وفي حديثها عن رحلاتها إلى الدول الإفريقية في سيرتها الذاتية في كتابها الذي أصدرته لاحقا بعنوان "حياتي" أكدت مائير أن على إسرائيل دائما إقامة علاقات وثيقة جدا مع الدول الإفريقية. إلّا أن الإعلام المحلي كان ينتقد اهتمام مائير بإفريقيا ويعتبره مغامرة. وذات يوم سأل أحد الصحفيين مائير، "هل تعتقدين أن هناك مصالح سياسية لإسرائيل في إفريقيا، مثل الدول الأخرى؟" فأجابت مائير، "نعم بالطبع، نحن نريد أن تصوت الدول الإفريقية في الأمم المتحدة لصالحنا فيما يتعلق بالقضية مع فلسطين. لكن الأمر لا يتعلق فقط بالتصويت على الدعم.

نحن نريد أن نعكس تجاربنا على البلدان الإفريقية ونحميها من الإذلال الأوروبي". وفي الوقت نفسه، أعلنت مائير أن رئاسة الوزراء الإسرائيلية قررت من خلال برنامج ماشاف (وكالة إسرائيل للتعاون الدولي في مجال التنمية في وزارة الخارجية)، دعم الزراعة والري والعلاقات العامة وحركات الشباب في إفريقيا. وتمكنت إسرائيل من عقد اتفاقية اقتصادية مع غانا في عام 1958, واتفاقية مع مالي في مجال التعاون الفني والتبادل الثقافي وحل المشاكل في الاتصالات الجوية في عام 1960. وفي نفس العام، تم توقيع اتفاقيات تعاون تقني فني مع سيراليون وساحل العاج ونيجيريا وفولتا العليا وتوغو وجمهورية ملجاش (مدغشقر) وداهومي (بنين) والجابون وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبيريا. ولكن رحلات مائير إلى إفريقيا وأهمية الآمال التي كانت تعلقها على إفريقيا وهذه الاتفاقيات، لم تؤتِ ثمارها على الفور فيما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع الدول الإفريقية.

الانطباع الإفريقي حول إسرائيل ومبادرات تحسين صورتها في إفريقيا

ظهر الانطباع المرسوم لإسرائيل في البلدان الإفريقية بشكل سلبي للغاية في مؤتمر الدار البيضاء (كازابلانكا) عام 1961. واحتوى البيان الختامي لمؤتمر الدار البيضاء الذي شاركت فيه مصر والمغرب وليبيا والجزائر وغينيا وغانا ومالي على مادة طويلة من 6 فقرات تتعلق بحل مشاكل القضية الفلسطينية، حيث طالبت الدول المشاركة في المؤتمر إسرائيل بتوفير الاستقرار من جديد في المنطقة. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل وصف البيان إسرائيل بأنها أداة استعمارية يمكن أن تبدأ من جديد ليس في الشرق الأوسط فقط بل في إفريقيا وآسيا. وبعد عامين من ذلك المؤتمر، الوحيد فيليكس أوفوي بوانيي رئيس ساحل العاج آنذاك من أعلن أن إسرائيل قد عوملت بشكل غير عادل فيما يتعلق بفلسطين. وبحسب بوانيي، فإن الفلسطينيين كانوا متورطين في الصراعات في

الشرق الأوسط على الأقل مثل الإسرائيليين.

وفي تلك الفترة، كانت إحدى أكبر مشاكل وزارة الخارجية الإسرائيلية هي كيفية وضع العلاقات مع الدول الإفريقية على أرضية سليمة. ويشار إلى أن شمعون بيريز الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في ذلك الوقت قد أعجب برحلات مائير إلى القارة وكان يعتقد أن أكثر تعاطف ستحصل عليه إسرائيل في إفريقيا سيأتي نتيجة لهذه الرحلات. وبعد بيريز الذي زار غانا وغينيا في نهاية عام 1959, أجرى عدد من المسؤولين الإسرائيليين آنذاك جولات إفريقية استمرت لمد 3 أسابيع في عام 1962, حيث قام وزير العمل إيغال ألون بجولة في دول شرق إفريقيا، وزار رئيس الوزراء إسحاق رابين دول غرب إفريقيا، فيما قام الرئيس بن تسفي بجولة في ليبيريا وجمهورية الكونغو وجمهورية إفريقيا الوسطى. وفي تلك الفترة، بدأت إسرائيل منذ عام 1960 بتقديم الدعم العسكري للجيش الإثيوبي من أجل غزو إريتريا. وكان يكمن خلف هذا الدعم الإسرائيلي, الدعم العسكري الذي كانت تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية للجيش الإريتري لتحرير بلاده من الاحتلال الإثيوبي. ولم تذهب الرحلات الإسرائيلية إلى إفريقيا هباء. حيث أجرى رؤساء عشر دول من أفريقيا جنوب الصحراء زيارات إلى إسرائيل في الفترة بين عامي 1960-1963. وبعد هذه الزيارات, أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول زيارات إلى السنغال وساحل العاج وليبيريا وزائير ومدغشقر وأوغندا وكينيا في عام 1966. ونتيجة لكل هذه الزيارات المتبادلة, وبحلول عام 1966 كان لإسرائيل 1500 فنّي يعمل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء, بالمقابل كان هنالك 6300 إفريقي يتلقون التدريبات في مجالات مختلفة في إسرائيل. وقال رئيس الوزراء رابين بحق مصر التي أظهرت أكبر عداء من الدول العربية لإسرائيل في ذلك الوقت، إن "الطريق لكبح جماح القاهرة يمر عبر مالي".

وبالإضافة إلى هذه الزيارات، عندما أيّدت إسرائيل الإعلان الأفروآسيوي الذي يدين نظام الفصل العنصري (أبارتايد) في جنوب إفريقيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1961 وأعلنت أنها علّقت علاقاتها مع جنوب إفريقيا اعتبارا من العام 1963, بدأت إسرائيل تكسب بعض التعاطف الذي أرادت منذ البداية خلقه في إفريقيا. ولغاية الحرب الإسرائيلية الفلسطينية عام 1967, لم تكن منظمة الوحدة الإفريقية تسمح للدول العربية بدفع الدول الإفريقية لمناهضة إسرائيل. كما لم تظهر الدول الإفريقية ردود فعل كانت متوقعة ضد إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967, وذلك بفضل برنامج ماشاف لدعم البنية التحتية والتعليم الذي أسسته مائير. حيث قدّم برنامج ماشاف في الفترة بين عامي 1958-1971, فرص عمل في مناصب مختلفة في إسرائيل إلى 6794 متدربا إفريقيا, كما قدمت إسرائيل دعما فنيا للبنية التحتية الإفريقية من خلال إرسال 4341 إسرائيليا إلى دول مختلفة في إفريقيا، وأنشأت وكالة تعاون للتنمية الزراعية باسم كينادكو (CINADCO) لحل مشاكل الجفاف في إفريقيا. وبذلك، تمكنت إسرائيل من خلق تعاطف مهم في إفريقيا إلى أن خاضت حربها مع فلسطين وبعض الدول العربية عام 1973. وكان لدى إسرائيل 63 برنامج دعم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 1972، في مجالات مثل صيد السمك والنقل وإدارة الفنادق وإدارة الموانئ.

بدأ التعاطف الذي كسبته إسرائيل في إفريقيا يتضاءل مع حرب العام 1973. وفي هذا الصدد, كان المشاركون في الحرب ضد إسرائيل وهم مصر وسوريا والأردن على وجه الخصوص يضغطون على الدول الإفريقية منذ

حرب الأيام الستة عام 1967, إلّا أن اهتمام إسرائيل السياسي والاقتصادي بالدول الإفريقية كان يحول دون تأثرهم بهذا الضغط. جدير بالذكر أن إسرائيل استخدمت أسلحة أكثر تدميرا في حرب1973, وقدمت الولايات المتحدة المزيد من الدعم لإسرائيل في هذه الحرب, وأكدت مصر على هويتها الإفريقية في هذه الحرب, وأعلن معمر القذافي أحد رواد الاتحاد الإفريقي في ذلك الوقت أنه سيعلن الجهاد ضد الدول الإفريقية التي تواصل علاقاتها مع إسرائيل وأنه سيقطع كافة الدعم المالي المقدم لهذه الدول. وعلى إثر ذلك أعلنت 30 دولة من منطقة جنوب الصحراء الأفريقية قطع علاقاتها مع إسرائيل باستثناء مالاوي وليسوتو وسوازيلاند التي رغبت في استمرار علاقاتها مع إسرائيل. إلّا أن حرب 1973 لم تقلل من الاهتمام الإسرائيلي تجاه إفريقيا. وسمحت كينيا وغانا وتوغو وساحل العاج الدول التي كانت راضية بعلاقاتها مع إسرائيل, بفتح إسرائيل مكاتب ثقافية في بلدانهم. وبالمثل, استمرت المهام التي يقوم بها رجال الأعمال الإسرائيليون في نيجيريا، لاسيما في مشاريع المياه. لكن لم تقدم الدول الأخرى أي تنازلات لإسرائيل. وفي عام 1975, صوّت ما مجموعه 19 دولة إفريقية من جنوب الصحراء بنعم لقبول الإعلان المناهض للصهيونية الذي يعرّف الصهيونية على أنها عنصرية, في التصويت الذي جرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلّا أن ساحل العاج وليبيريا وملاوي وسوازيلاند وجمهورية إفريقيا الوسطى صوتت ضد هذا القرار, بينما امتنعت 16 دولة عن التصويت.

بدأ التعاطف الذي خسرته إسرائيل في إفريقيا جنوب الصحراء مع حرب العام 1973 في العودة اعتبارا من مطلع الثمانينيات وخاصة بعد الحرب الباردة. ويكمن وراء عودة التعاطف الإفريقي مع إسرائيل، عدد من الأمور هي توقيع إسرائيل معاهدة سلام مع مصر، واستياء دول إفريقيا جنوب الصحراء من برامج المساعدات العربية مقارنة ببرامج المساعدة الإسرائيلية، وجهود معمر القذافي للسيطرة على كل إفريقيا من خلال التوجه إلى الاستبدادية بشكل أكبر، وبدء تدهور نظام الفصل العنصري في إفريقيا منذ أواخر الثمانينيات، ومواصلة إسرائيل معارضتها لهذه المسألة منذ البداية، وبدء احتياج دول العالم الثالث على وجه الخصوص للدول التي تطبق اقتصاد السوق بشكل أكبر، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبدء برنامج ماشاف في التعاون وتقديم الدعم بشكل أكبر مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

التقارب والمشاكل في فترة ما بعد الحرب الباردة

كان للتقارب بين إسرائيل والدول الإفريقية نتائج مهمة. حيث ارتفع حجم التبادل التجاري الذي كان يبلغ 87 مليون دولار عام 1982 إلى 100 مليون دولار عام 1983, وإلى 130 مليون دولار عام 1984. كما بدأت شركة سوليل بونيه إحدى أكبر الشركات الإسرائيلية, في تنفيذ الاستثمارات في نيجيريا وساحل العاج وكينيا. ووقعت الشركة الإسرائيلية يوناه انترناشونال صفقة بقيمة 15 مليون دولار مع الحكومة الليبيرية لبناء مقر بنك ليبيريا

المركزي. كما استثمر رجال الأعمال الإسرائيليون نحو ملياري دولار في نيجيريا بين عامي 1983-1986. وفي غضون ذلك, استقبلت إسرائيل اليهود الإثيوبيين الفلاشا في الفترة 1984-1991. واضطر اليهود الفلاشا إلى الفرار من نظام ديرغ (DERG) الماركسي واللجوء إلى إسرائيل. واستمرت استثمارات إسرائيل في إفريقيا على الرغم من اعتراف 30 دولة إفريقية بدولة فلسطين التي أعلن استقلالها مع إعلان الجزائر عام 1988. كما حظيت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بدعم الدول الإفريقية قبل توقيعهما الاتفاقية التي حققت السلام الدائم والشامل عام 1993. وبعد هذا العام, أعطى السياسيون الإسرائيليون الأولوية للمشاكل مع فلسطين, ولم يولوا اهتماما كافيا تجاه إفريقيا لأنهم اتبعوا سياسة الشرق الأوسط ذات التوجه الأمني. ويعود تراجع اهتمام إسرائيل بالقارة الإفريقية إلى الموقف المناهض لإسرائيل من قبل معمر القذافي الذي كان يرأس منظمة الوحدة الإفريقية في عام 2002. ومن الواضح أن إسرائيل لم ترغب في تعزيز العلاقات مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي يترأسها معمر القذافي.

تزامن اهتمام إسرائيل مرة أخرى بالدول الإفريقية مع رحيل القذافي الذي دافع حتى أنفاسه الأخيرة عن تضامن الدول الإفريقية ضد الاستعمار وكان يؤمن بأن إسرائيل تغتصب حقوق فلسطين. وبدأت إسرائيل في تطوير استراتيجية جديدة تجاه إفريقيا بعد سقوط نظام القذافي، وقامت بخطوتها الأولى في عام 2016. حيث أجرى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو زيارات إلى إثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا مع العديد من رجال الأعمال خلال فترة 18 شهرا, كما أجرى محادثات مع الرؤساء الأفارقة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2016, استضافت القدس مؤتمرا حول الزراعة بشراكة إسرائيلية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس). وشارك في هذا المؤتمر ممثلو 35 دولة إفريقية. كما توجه نتنياهو إلى العاصمة الليبيرية مونروفيا في يونيو/ حزيران 2017, من أجل إلقاء كلمة أمام مجلس إيكواس. ويعتبر نتنياهو أول زعيم غير إفريقي يلقي خطابا أمام مجلس إيكواس. وبعد هذه الزيارة أجرى نتنياهو زيارة إلى كينيا في نوفمبر/ تشرين الثاني. وبعد هذه الزيارات الثلاث, كان من المقرر عقد القمة الإفريقية الإسرائيلية الأولى في لومي عاصمة توغو, في الفترة 23-27 أكتوبر/ تشرين الأول 2017. وعلى الرغم من دعوات المقاطعة التي أطلقتها المغرب وجنوب إفريقيا والسلطة الفلسطينية, إلّا أن أكثر من نصف الدول الإفريقية أرسلت ممثليها إلى هذه القمة. لكن الاحتجاجات التي تم تنظيمها في توغو ضد الرئيس فور غناسينغبي, تسببت في إلغاء هذه القمة. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2017, امتنعت 35 دولة إفريقية عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قرار لإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية بجعل القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، ولكن توغو كانت الوحيدة التي صوتت ضد القرار الأممي. وبعد الاطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير في عام 2019 وهو الذي كان باستمرار يتهم إسرائيل بارتكاب مجازر في فلسطين, وقعت إسرائيل والإمارات العربية المتحدة "اتفاقية إبراهام" التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2020. وعلى الرغم من أن إسرائيل بدأت من خلال هذه الاتفاقية في التحرك بحرية أكبر في الشرق الأوسط وإبداء المزيد من الاهتمام بالقارة الإفريقية, إلا أنها لم تلقَ نفس الصدى من الدول الإفريقية. وعندما أعلنت إسرائيل وقوفها إلى جانب المغرب خاصة في قضية الصحراء الغربية, واجهت ردود فعل من الجزائر التي تدعم جبهة البوليساريو الانفصالية. وبالإضافة إلى ذلك, تم إلغاء قرار عضوية إسرائيل بصفة مراقب في الاتحاد الإفريقي بمبادرات من الجزائر, بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية غير القانونية التي تنتهك حقوق الإنسان وتقوم بها لاسيما ضد غزة. وفي النتيجة, على الرغم من أن إسرائيل تقيم حاليا علاقات دبلوماسية مع 40 دولة في إفريقيا، إلّا أن المشاكل مع فلسطين والمواقف الإسرائيلية المتشددة بشأن هذه القضية، تشكل عوائق رئيسية أمام اندماج أقوى مع الدول الإفريقية. ■

فولكان إيبك: أكاديمي وباحث من تركيا مختص بالسياسة والمجتمع في أفريقيا, أستاذ مساعد دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة يدي تبه.

"دبلوماسية الجنوب العالمي" في الحرب الروسية الأوكرانية: مبادرة الدول الإفريقية للسلام

قام سبعة زعماء أفارقة هم رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، والرئيس السنغالي ماكي سال، والرئيس الزامبي هاكيندي هيشيليما، ورئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، ورئيس اتحاد جزر القمر ورئيس الدورة في الاتحاد الإفريقي آزالي أسوماني، وممثلان خاصّان من الكونغو وأوغندا، بالإعلان لأول مرة عن خطتهم لإحلال السلام في حرب أوكرانيا المكونة من 10 بنود، في مؤتمر صحفي عقب اجتماعهم مع الرئيس الأوكراني زيلينسكي في كييف في 16 يونيو/ حزيران 2023.

كيريل ستورماك

تتواصل الحرب التي شنتها روسيا على الأراضي الأوكرانية منذ نحو 16 شهرا، شهدت هذه الفترة عددا من مبادرات إحلال السلام والحفاظ عليه من أجل إنهاء النزاع وبناء التفاهم بين الأطراف المتحاربة. فعلى سبيل المثال، أجرت الوفود الرسمية الأوكرانية والروسية اجتماعا في بيلاروسيا التي قدمت نفسها كمنصة للمفاوضات، في الأسابيع الأولى من الحرب التي بدأت في فبراير/ شباط. لكن، هذه المحاولة فشلت حتى قبل أن تبدأ، بسبب كثافة العمليات العسكرية والموقف الثابت للأطراف وعدم الفاعلية الدبلوماسية للرئيس البيلاروسي. وبعد ذلك، كان هناك مبادرة سلام تبناها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وتركيا التي تحافظ على علاقات حسنة مع كل من موسكو وكييف وتقف على مسافة متساوية من الطرفين ولديها خبرة واسعة في مسائل الوساطة في الصراعات. ومن خلال هذه الجهود، نجحت تركيا في استضافة محادثات رفيعة المستوى في اسطنبول وأنقرة وأنطاليا، ومهدت هذه المفاوضات إلى التوصل للعديد من الاتفاقيات الدبلوماسية المهمة مثل اتفاقية اسطنبول لفتح ممر الحبوب في البحر الأسود، واتفاقيات تبادل الأسرى بشكل منتظم، واتفاق وقف إطلاق النار المؤقت لإيصال المساعدات

الإنسانية. هذه المبادرات التي كانت الآلية الوحيدة الناجحة للتعاون السياسي والدبلوماسي بين روسيا وأوكرانيا طوال عام 2022، وصلت إلى نقطة حرجة مع عرقلة الكرملين لها في الأشهر الأخيرة. حيث أدى هذا إلى تأخير عملية التفاهم وأدى إلى ظهور استراتيجيات سلمية أخرى ورؤيات جديدة لإحلال السلام في حرب أوكرانيا.

وفي هذا السياق، ظهرت مبادرات جديدة من إسرائيل والمملكة العربية السعودية والفاتيكان التي لها نفس المستوى من العلاقات المتوازنة مع أوكرانيا وروسيا، حيث حاولت هذه الدول لعب دور الوسيط الدولي بين البلدين باستخدام مواقعها المتميزة. ورغم دعوات هذه الدول لإحلال السلام خلال التصريحات التي كانت تدلي بها أمام الرأي العام، إلّا أنها لم تتمكن من تقديم خطة واضحة من شأنها إنهاء الحرب وحماية حصانة أوكرانيا وسيادتها على أراضيها، وسحب القوات الروسية من الأراضي التي احتلتها في أوكرانيا. أما في عام 2023، فحّل محل مبادرات هذه البلدان أربع مبادرات سلام من أجزاء مختلفة من العالم، يتم تعريفها جغرافيا على أنها "منطقة الجنوب العالمي"، وهي دول الصين والبرازيل وإندونيسيا وجنوب إفريقيا. وبحسب الاتصالات الأخيرة في إطار هذه المبادرات، يمكننا القول انها كانت خطط واضحة إلى حد ما لإحلال السلام في أوكرانيا، لكنها أيضا لم تكن تختلف اختلافا كبيرا في المحتوى عن بعضها البعض. وسيكون من المثير للاهتمام دراسة وإجراء تحليل مقارن لكل مبادرة سلام قادمة من "الجنوب العالمي" بشكل منفصل، لكن هذه المقالة ستركز فقط على المقترح الإفريقي.

بعثة الرؤساء الأفارقة إلى كييف وبطرسبرغ

قام سبعة زعماء أفارقة هم رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، والرئيس السنغالي ماكي سال، والرئيس الزامبي هاكيندي هيشيليما، ورئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، ورئيس اتحاد جزر القمر ورئيس الدورة في الاتحاد الإفريقي آزالي أسوماني، وممثلان خاصّان من الكونغو وأوغندا، بالإعلان لأول مرة عن خطتهم لإحلال السلام في حرب أوكرانيا المكونة من 10 بنود, في مؤتمر صحفي عقب اجتماعهم مع الرئيس الأوكراني زيلينسكي في كييف في16 يونيو/ حزيران 2023. وخلال زيارتهم لأوكرانيا قام هؤلاء الزعماء الأفارقة بإجراء زيارة إلى بلدة بوتشا التي اعتبرت رمزا لجرائم الحرب الروسية. الاشتباكات العسكرية المكثفة والضربات الجوية الروسية على أوكرانيا استمرت خلال هذه الزيارة رفيعة المستوى, وفي نفس اليوم, أفاد سلاح الجو الأوكراني أنه تم سقوط ستة صواريخ باليستية جوية من طراز كينجال وستة صواريخ كاليبر وطائرتي هبوط فوق سماء كييف مباشرة. واستمع الزعماء إلى وجهة نظر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي, وفي اليوم التالي وصل الوفد الإفريقي إلى سانت بطرسبرغ لإجراء لقاء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحضور المنتدى الاقتصادي الدولي. وخلال اجتماعهم مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين,

قدم الزعماء الأفارقة مقترحهم المكون من 10 بنود لإنهاء الحرب. واعتبر هذا المشروع أول مبادرة لإنهاء الحرب الدولية يتم التفاوض عليها مع الرئيسين الأوكراني والروسي بشكل رسمي.

مبادرة السلام الإفريقية

وفي كلمته في 17 يونيو/ حزيران, قال رئيس جنوب إفريقيا والرئيس غير الرسمي لوفد السلام الأفريقي سيريل رامافوزا: "نحن (الدول الإفريقية) نريد التوسط من أجل السلام بين روسيا وأوكرانيا, لذلك نود أن نقترح عليكم 10 بنود". بالإضافة إلى ذلك، أكد رامافوزا أن الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا كان لها عواقب اقتصادية وخيمة على القارة الإفريقية، مشيرا إلى أن أسعار الطاقة والأسمدة والغذاء ارتفعت بشكل كبير. كما تأثرت المنطقة الإفريقية بشكل عام بهذه الحرب، جراء القيود المفروضة على صادرات أوكرانيا من المواد الغذائية والأسمدة والعقوبات ضد الكرملين التي جعلت من الصعب شحن نفس البضائع مباشرة من روسيا. بالإضافة إلى ذلك، دعا رئيس جنوب إفريقيا إلى إنهاء جميع المشاكل التي تعيق تنفيذ اتفاقية "ممر الحبوب" الموقعة العام الماضي في اسطنبول بوساطة تركيا والأمم المتحدة.

البنود العشرة لخطة السلام الأفريقية هي:

1) إنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن.

2) إحلال السلام من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

3) وقف القصف وخفض التصعيد الذي لا يساهم في عملية السلام.

4) احترام سيادة الدول والشعوب وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

5) الحاجة إلى ضمانات أمنية لكلا الطرفين المتحاربين.

6) توفير تدفق الحبوب والأسمدة من كلا البلدين إلى إفريقيا لأنها قد تأثرت بشكل خاص بالنتائج السلبية لهذه الحرب.

7) معالجة القضايا الإنسانية وتقديم المساعدة والدعم للمتضررين من الحرب وأولئك الذين ما زالوا يعانون من عواقبها.

8) التبادل الإلزامي للأسرى وعودة الأطفال إلى ديارهم.

9) إعادة إعمار أوكرانيا بعد الحرب والقيام باستثمارات في هذا البلد.

10) تعاون أفضل وأكثر عمقا بين أوكرانيا وروسيا مع الدول الإفريقية.

وإضافة إلى ذلك، أكد زعيم جنوب إفريقيا أن القارة الإفريقية لديها "مصلحة مادية" في حل النزاع الروسي الأوكراني، حيث يعتمد الوضع الغذائي في القارة إلى حد كبير على إمدادات الحبوب والأسمدة من البلدين المتحاربين. وفي الوقت نفسه، على الرغم من أن رامافوزا صرح بأنه "يجب احترام سيادة الدول وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، إلا أنه لم يذكر بشكل صريح أن على القوات الروسية الانسحاب من الأراضي الأوكرانية.

مستقبل المبادرة وردود الفعل الدولية

ترتبط مبادرات الوساطة الإفريقية هذه ارتباطا وثيقا بشكل أساسي بشخص سيريل رامافوزا رئيس جنوب إفريقيا العضو في مجموعة بريكس التي استضافت قمة قادة المجموعة في أغسطس/ آب الماضي. وتجدر الإشارة إلى أنه عقب زيارة الوفد الإفريقي إلى أوكرانيا وروسيا، رفعت المحكمة الجنائية الدولية دعوى ضد الرئيس الروسي بوتين وأصدرت مذكرة توقيف بحقه أثناء تواجده على أراضي الدول الأطراف في ميثاق المحكمة. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن جنوب إفريقيا واحدة من هذه الدول، فبحسب القانون الدولي، ستكون في وضع صعب في حال شارك فلاديمير بوتين في قمة بريكس. وفي ظل هذه الظروف، فإن مبادرة السلام التي أطلقها الوفد الإفريقي لها هدفان رئيسيان:

1) رغبة إفريقيا على الأقل في تقوية صوتها في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى واتخاذ خطوة دبلوماسية مهمة طال انتظارها.

2) بدء مفاوضات بين روسيا وأوكرانيا من شأنها دفع المجتمع الدولي للموافقة نظريا على إسقاط التهم الموجهة إلى بوتين.

لكن بشكل متبادل، انتقد الرئيس الروسي بوتين البنود الرئيسية في خطة السلام الإفريقية لدعوتها إلى احترام حدود أوكرانيا. وكذلك رفض الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الخطة بشكل دبلوماسي، قائلا إن الخطة ليست بديلا حقيقيا عن خطة السلام التي اقترحتها أوكرانيا. حيث ان البند الرئيس للخطة الأوكرانية للسلام هو الانسحاب الفوري للقوات الروسية من الأراضي المحتلة. وبالتالي، فإن رفض قادة البلدين المتحاربين الدخول في حوار في هذه المرحلة وتجاهل الرئيس الروسي قضية جرائم الحرب هو نتيجة متوقعة للخطة الإفريقية. لكن بكين أيدت الجهود المبذولة لحل الحرب بالطرق السلمية، مشيدة بمشاركة الدول الإفريقية في تهيئة الظروف لحل سياسي للصراع بين روسيا وأوكرانيا. لذلك، هناك تقارب في الرؤى الإفريقية والصينية لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية. وفي النتيجة، فأن المبادرة التي اقترحها الرؤساء الأفارقة، وإن كان ذلك على عجل قبل قمة البريكس، يمكن اعتبارها الأكثر نجاحا من بين جميع مقترحات دول "الجنوب العالمي" من أجل حل سلمي. وبحسب سيريل رامافوزا ، فإن "أحد أهم إنجازات بعثة السلام هذه كان الردود الإيجابية التي تلقيناها من كلا الجانبين؛ حيث وجدنا هذه الردود مشجعة وأعطانا سببا للتفاؤل بأنه سيتم تناول مقترحاتنا". ولهذا السبب، فإن هذه المبادرة تعتبر ناجحة من حيث زيادة تأثير القارة الأفريقية في الساحة الدولية وإظهار قدرة إفريقيا على حل النزاعات، والتي تعد أحد الأهداف الرئيسية للدبلوماسية الإفريقية. ■

كيريل ستورماك: باحث من أوكرانيا، يدرس حاليا الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة اسكي شهير غازي عثمان في تركيا.

التقارب الأخير بين الجزائر وإيران: ردة فعل أم واقع إقليمي جديد؟

واثق السعدون

> المحدد الرئيس لنجاح كل مساعي تطبيع العلاقات العربية- الإيرانية، هو مدى استعداد إيران لتبني سياسات جديدة في المنطقة، تعتمد على التعاون واحترام سيادة الدول وعدم التدخل بشؤونها الداخلية، والتخلي عن محاولات تصدير مشروعها الأيديولوجي إلى مجتمعات المنطقة.

في خطوة لافتة، زار وزير خارجية الجزائر أحمد عطاف طهران في الثامن من تموز الماضي، التقى خلالها الرئيس الإيراني ووزير خارجيته وعدد من المسؤولين الإيرانيين. تصريحات الجانبين على هامش تلك الزيارة كانت مفعمة بالإيجابية والتفاؤل، حول جديتهما في السعي لرفع مستوى العلاقات وسبل التعاون بينهما وتحسينها، بكافة المجالات، السياسية والاقتصادية.

أول المخرجات المعلنة لتلك الزيارة: تشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين، ستجتمع قريباً بمشاركة النائب الأول للرئيس الإيراني محمد مخبر، ورئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن؛ والاتفاق على إلغاء تأشيرات الدخول الدبلوماسية، كخطوة أولى على طريق إلغاء التأشيرات الخدمية العادية بين البلدين. مساعي التقارب بين البلدين هي أمراً طبيعياً ومألوفاً، إذا ما نظرنا لها ضمن سياق الديناميات الجديدة التي تتفاعل في منطقتنا، ولكنها في الوقت نفسه تثير تساؤلات، حول العوامل غير المباشرة، التي دفعت صناع القرار في البلدين، إلى تبني خيار التقارب وتحسين العلاقات، في هذا الوقت بالذات، وبعد عقود من الجفاء في العلاقات بين البلدين.

طبيعة العلاقات المعاصرة بين البلدين

خلال حقبة الحرب الباردة كان البلدان ينتميان إلى معسكرين متضادين، فالجزائر المفعمة بروح وفكر ثورة تحريرها من الاستعمار الفرنسي، كانت تحسب على المعسكر الإشتراكي الشرقي الذي تزعمه الاتحاد السوفييتي السابق، وإيران الشاهنشاهية التي كانت شرطي الغرب في الخليج، كانت ضمن المعسكر الرأسمالي الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة. إلا أن العلاقات بين البلدين كانت طبيعية، لا توتر ولا تطور.

في سبعينات القرن الماضي، قبل سقوط نظام الشاه إبان ثورة 1979 في إيران، كان هنالك تواصلاً بين البلدين كونهما عضوان مهمان في منظمة

الـدول المصدرة لـلـنـفـط "أوبك OPEC"، في ذلك الوقت كان العالم يشهد تعاظم تأثير شؤون الطاقة في السياسات الإقليمية والدولية.

في آذار/ مارس 1975 نظمت الجزائر أول قـمـة لـزعـمـاء دول "الأوبك"، قامت الجزائر على هامش تلك القمة بالتوسط بين إيران والعراق، وإقناع شاه إيران محمد رضا بهلوي وصدام حسين (كـان نـائـبـاً لـرئـيس الـعـراق حينها)، بتوقيع اتفاقية صلح، لحل النـزاع الحـدودي الـذي كـان يتصاعد بين الـعـراق وإيـران في حـيـنـه بشكـل خـطير، كـاد أن يشعـل الـحـرب بين البلدين في منتصف السبعينات. نجاح الجزائر في عقد تلك الاتفاقية مؤشر إيجابي لطبيعة العلاقات الجزائرية-الإيرانية في السبعينات.

ذكر الصحفي الإيراني آراش عزيزي في تـقـريره المنشور في مـوقـع IRANWIRE في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2020, بأنه "عندما انطلقت الاحتجاجات الأولى للثورة الإيرانية في كـانـون الأول/ ديسمبر 1978، طـلب الـرئـيس الـفـرنسي "فـاليري جـيسكـار ديستـان" مـن الـرئـيس الـجـزائـري الراحل "هواري بومدين" الموافقة على إيـواء رجـل الـديـن الإيـراني المعـارض لنظام الشاه "روح الله الخميني" في الجزائر، وكان ديستان يستعد حينها

لإخراج الخميني من فرنسا، ولكن بومدين رفض ذلك". ربما لم يشأ بومدين توريط الجزائر في صراع داخلي إيراني. ولكن الجزائر رحبت بنجاح الثورة الإيرانية، وبوصول الخميني ورفاقه إلى السلطة في إيران، انسجاماً مع الإرث الثوري للجزائر.

وقفت الجزائر (رسمياً) على الحياد تجاه الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988، ولكن موقفها السياسي الـ(مبطن) كان رافضاً لتلك الحرب، ويميل إلى جانب إيران.

من جانب آخر كانت الجزائر هي البلد الراعي للمصالح الأمريكية في إيران بعد قطع العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الأميركية سنة1980. كما لعبت الجزائر دور الوسيط في حل أزمة الرهائن الأمريكيين الذين تم احتجازهم في سفارة الولايات المتحدة بطهران 1979-1981. وقد زار الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد إيران سنة 1982.

ولكن العلاقات بين البلدين بدأت بالتراجع، بعدما شرعت إيران بتنفيذ سياساتها الجديدة في المنطقة، التي تستند على مبدأ "تصدير الثورة الإسلامية"، والذي يعني في جوهره التدخل في شؤون دول المنطقة وزعزعة استقرارها، لزيادة النفوذ والتغلغل الإيراني. فعندما اندلع الصراع المسلح الداخلي في الجزائر في مطلع التسعينات (العشرية السوداء)، اتهمت الجزائر آنذاك إيران بدعم "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المعارضة بالمال والسلاح، وقامت الجزائر في كانون الثاني/ يناير 1992 بسحب سفيرها من طهران، والطلب من السفير الايراني بمغادرة الجزائر، فضلاً عن انسحاب الجزائر من مهمة تمثيل المصالح الأمريكية في إيران.

مع وصول الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أيلول/ سبتمبر 2000, وتم تبادل السفراء بينهما في تشرين الأول/ أكتوبر 2001, وزار الرئيس بوتفليقة إيران في تشرين الأول/ أكتوبر 2003, كما زار الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الجزائر في تشرين الأول/ أكتوبر 2004. ولكن العلاقات بين البلدين في تلك الحقبة ظلت ضمن المسار التقليدي، ولم تتطور، بسبب ظهور هواجس جديدة لدى الجزائر من النشاطات الإيرانية، فلطالما تحدث الاعلام والصحافة الجزائرية، وبعض الدوائر السياسية في الجزائر، عن وجود شبكات مدعومة من إيران تنشط في الداخل الجزائري، تعمل على نشر معتقدات وممارسات مذهبية غير مألوفة للمجتمع الجزائري، قد تؤدي إلى حدوث توترات طائفية في البلد.

التقارب الأخير بين البلدين والديناميات الإقليمية

هنالك ثلاثة عوامل تقف وراء التقارب الأخير بين الجزائر وإيران، الأول هو ردة فعل الجزائر على التقارب الأخير بين المغرب وإسرائيل. فالجزائر تندد بالتقارب المغربي-الإسرائيلي، وتصفه بأنه يستهدف أمن واستقرار الجزائر، في خضم استمرار توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب من جهة، وموقف الجزائر المعروف بمناهضته للتطبيع مع إسرائيل من جهة ثانية. هنا يمكن

القول بأن الجزائر أرادت بتقاربها مع إيران أن ترسل الرسالة الآتية للمغرب: "إذا كنتم تخططون لجلب الإسرائيليين بالقرب منا لاستفزازنا، فنحن يمكننا جلب الإيرانيين بالقرب منكم أنتم والإسرائيليين الذين جلبتموهم!"

أما العامل الثاني فهو العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، التي بانت معالمها بعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى الحكم في كانون الأول/ ديسمبر 2019. هذه العقيدة ترتكز على الانفتاح نحو جميع الآفاق الدولية والإقليمية، وتنشيط الدبلوماسية الجزائرية، لكسر عزلة الجزائر التي استمرت طوال العقود الثلاثة الأخيرة، والعودة بالجزائر لأداء الأدوار المهمة في الساحة الدولية، وتعزيز مكانتها الإقليمية، كما كانت في السابق.

والعامل الثالث هو رغبة الجزائر بالتماهي مع موجة تطبيع العلاقات العربية-الإيرانية التي تشهدها المنطقة مؤخراً، السعودية وإيران، الإمارات وإيران، البحرين وإيران، الأردن وإيران، مصر وإيران. حتى لا تبدو الجزائر وكأنها متأخرة بخطوة عن النشاط الدبلوماسي العربي، الذي يسعى مؤخراً إلى تأسيس منظومة علاقات إقليمية مستقلة، خارج إطار إملاءات القوى العالمية الكبرى.

عندما نستعرض التاريخ المعاصر للعلاقات العربية-الإيرانية بعد الثورة الإيرانية، نجد أن السبب الرئيس لتعثر هذه العلاقات هو السياسات الإيرانية. فإيران ما بعد ثورة 1979 دائماً ما كانت تمزج بين "إيران الدولة" و"إيران الثورة" عند تعاملها مع دول المنطقة. لذلك نجد ان إيران لا تكتفِ بالأطر التقليدية للتعاون في العلاقات الدولية، الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، بل هي دائماً تبحث عن أي فرصة لتسويق منطلقاتها الأيديولوجية والمذهبية في مجتمعات دول المنطقة.

ما زالت قضية الملحق الثقافي الإيراني السابق في الجزائر "أمير موسوي" عالقة في الأذهان، حيث عمل هذا الملحق في السفارة الإيرانية في الجزائر للأعوام 2014-2018, ولكنه منذ عام 2016 بدء يثير الجدل حوله, وشُنت ضده حملة كبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي الجزائرية, طالبت بطرده من الجزائر, بدعوى "انه يقوم بنشر التشيع في الجزائر تحت غطاء التقارب بين البلدين في المجالين الثقافي والاقتصادي". بعض السياسيين والإعلاميين الجزائريين اتهموا هذا الملحق الايراني بأنه كان يقوم بتوجيه الذين يتأثرون بأفكاره المذهبية, ويمدهم بالأموال, وينظم لهم رحلات نحو إيران وسوريا والعراق. بل البعض ذهب بعيداً باتهام هذا الملحق بتجنيد بعض الجزائريين للتدريب لدى الحرس الثوري الايراني على أمور استخباراتية وعسكرية, فضلًا عن إشراكهم في دورات دينية, في قم والنجف. ولكن الحكومة الجزائرية لم توجه أي اتهام رسمي لهذا الملحق الايراني, الذي غادر الجزائر في أيلول/ سبتمبر 2018، ورجحت مصادر آنذاك بأن الحكومة الجزائرية هي من طلبت من إيران مغادرة هذا الملحق للأراضي الجزائرية.

إيران تتطلع منذ عقود نحو منطقة شمال أفريقيا، فهي المنطقة الوحيدة في العالم العربي التي ما زالت بعيدة عن النفوذ والتأثير الإيراني. فإيران، عملياً، قد عززت نفوذها في مناطق الخليج العربي والبحر العربي والبحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية، من خلال نقاط ارتكازها في العراق واليمن. وبالسياق نفسه، رسخت إيران نفوذها على مناطق بلاد الشام وسواحل البحر المتوسط، من خلال نقاط ارتكازها في سوريا ولبنان، وفي العراق أيضاً، فالنفوذ الإيراني في العراق متعدد الفوائد بالنسبة لاستراتيجية إيران الشرق أوسطية، طريق طهران-بغداد-دمشق-بيروت بات سالكاً الآن بدون عوائق.

ذكر سفير المغرب في الأمم المتحدة "عمر هلال" في مؤتمر صحفي عقده في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، بعد انتهاء جلسة لمجلس الأمن الدولي في نيويورك حول قضية الصحراء الغربية، بأن "هنالك وجود لإيران وميليشيا حزب الله اللبناني في شمال أفريقيا بشكل عام، وفي منطقة تيندوف-جنوب الجزائر- بشكل خاص" وأن " إيران انتقلت من تدريب مقاتلي البوليساريو إلى تسليحهم، وتزويدهم بشحنة من الطائرات المسيرة -بحسب تصريح السفير المغربي-"، كما أشار هلال إلى أن" قيام إيران بتزويد جبهة البوليساريو -الانفصالية- بمسيرات إيرانية يعد تحول جيوسياسي ويشكل منعطفاً جديداً خطيراً على

أمن المنطقة"، وأن "إيران بعد أن قوضت استقرار سوريا واليمن والعراق ولبنان.. الآن هي بصدد زعزعة استقرار منطقتنا.. ليس المغرب وحده المعني بهذا بل كل دول منطقة شمال أفريقيا -حسب تعبير السفير المغربي-".

ولكن سفير "الصحراء الغربية" بالجزائر، عبد القادر طالب عمر، نفي وجود أي تعاون عسكري بين البوليساريو وإيران، في تصريح له لموقع الحرة في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وقال بأن اتهامات السفير المغربي هي " دعاية مضللة.. ولا أساس لها من الصحة".

هذه ليست المرة الأولى التي توجه فيها المغرب مثل هذه الاتهامات لإيران، حيث أن المغرب كانت قد قطعت علاقاتها بإيران في أيار/ مايو 2018، على خلفية إتهامها لإيران بإرسال عناصر من حزب الله اللبناني لتدريب جبهة البوليساريو، التي تطالب بانفصال الصحراء الغربية عن المغرب، وتزويدها بالسلاح.

بغض النظر عن صحة اتهامات السفير المغربي، من عدمها، ولكن صدور هذه الاتهامات من الخارجية المغربية بهذه الدرجة من الثقة، وبدون تحفظ أو تردد، يعكس الانطباع السيء عن السياسات الإيرانية في المنطقة، الموجود لدى أغلب الحكومات العربية، ولدى جزء كبير من الرأي العام العربي.

من المؤكد أن إيران ستضع في حساباتها وهي تتطلع صوب شمال أفريقيا السعي لمنافسة تركيا في هذه المنطقة، فتركيا حققت في السنوات الأخيرة شراكات إستراتيجية مهمة مع دول هذه المنطقة، في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية. في هذا السياق، إذا حاولت إيران استنساخ تجربة تركيا في شمال أفريقيا، فهذه ستكون خطوة صائبة من إيران، وستصب في مصلحة شعوب منطقة شمال أفريقيا، لأن تركيا تتبع سياسة رابح-رابح في منطقة شمال أفريقيا، كذلك تركيا تتعامل فقط مع حكومات المنطقة، ولا تتعامل مع أي طرف من خارج إطار الدولة في تلك البلدان، وهذا النمط من السياسات يدعم أمن واستقرار منطقة شمال أفريقيا.

لا شك أن الجزائر متيقظة لكل هذه الهواجس، وأنها مستعدة للموازنة بين فوائد التقارب مع إيران ومحاذيرها، فخيار تهدئة التوترات الإقليمية، والمساهمة في تحسين العلاقات بين دول المنطقة، هو دليل على الحكمة في السياسة الخارجية. كذلك التعاون الإقليمي المستند على قاعدة المصالح المشتركة، هو دليل على شعور عالٍ بالمسؤولية من حكومات المنطقة تجاه شعوبها.

ختاماً، ان المحدد الرئيس لنجاح كل مساعي تطبيع العلاقات العربية-الإيرانية، هو مدى استعداد إيران لتبني سياسات جديدة في المنطقة، تعتمد على التعاون واحترام سيادة الدول وعدم التدخل بشؤونها الداخلية، والتخلي عن محاولات تصدير مشروعها الأيديولوجي إلى مجتمعات المنطقة. بمعنى أن نجاح العلاقات العربية-الإيرانية يعتمد على قدرة "إيران الدولة" على تحجيم أدوار "إيران الثورة" في السياسة الخارجية. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

المغرب ومواجهة التحديات الاقتصادية

حسنى تاش يتيم

عند دراسة أسباب التقلبات السلبية في الاقتصاد المغربي, سنجد أن أهمها جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم اعتبارا من عام 2019, وركود القطاع الزراعي صاحب النصيب الأكبر في اقتصاد البلاد جراء الجفاف الذي عصف بالبلاد في السنوات الأخيرة, واستمرار الحرب في أوكرانيا منذ فبراير/ شباط 2022 وتسببها في ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

الإصلاحات الناجحة التي أجرتها المملكة المغربية في مجال الاقتصاد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي منذ الثمانينيات، ساهمت في زيادة ظهور هذا البلد على الساحة الدولية بشكل أكبر. وفي هذا السياق، أجرى المغرب العديد من التعديلات مثل تحرير نظام التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الجديدة، وتنفيذ برامج الخصخصة المختلفة وتحسين النظام المصرفي. وبذلك، فإن معدل النمو السنوي البالغ نحو 3% الذي سجله اقتصاد البلاد بداية من تسعينيات القرن الماضي, ساهم في جعل المغرب واحدا من القوى الصاعدة في الفترة الأخيرة في شمال إفريقيا. أمّا حصول المغرب على المركز الرابع في بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر 2022 فقد ساهم في تعزيز مكانة البلد على الساحة الدولية. إلّا أن هذه الصورة الإيجابية الذي رسمها الاقتصاد المغربي بدأت تواجه تحديات خطيرة خلال العامين الأخيرين. ووفقا لأحدث بيانات للبنك الدولي, فإن رقم التضخم الذي بلغ نحو 5.9% في أبريل/ نيسان 2022, يشير إلى أعلى مستوى تضخم واجهته البلاد في العقود الثلاثة الماضية. كما أن أسعار الملابس والغذاء والطاقة والوقود في البلاد تزداد يوما بعد يوم, ما يؤثر سلبا على اقتصاد البلد ورفاهية حياة المواطنين المغاربة. وعلى الرغم من أن الحكومات المغربية المتعاقبة اتخذت عددا من التدابير الاقتصادية الشاملة للقضاء على مسببات التدهور الاقتصادي في البلاد, إلا أن الصعوبات الاقتصادية لا تزال من بين المشاكل الكبيرة في البلاد. وفي هذا السياق, فإن التقييم الذي أجراه صندوق النقد الدولي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 جدير بالملاحظة. حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي، إلى أن المغرب يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة واتخاذ العديد من التدابير الاقتصادية من أجل خفض معدل التضخم السنوي الذي اقترب مؤخرا من نحو 6%, إلى 2% في عام 2024. عند دراسة أسباب التقلبات السلبية في الاقتصاد المغربي, سنجد أن أهمها جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم اعتبارا من عام

2019, وركود القطاع الزراعي صاحب النصيب الأكبر في اقتصاد البلاد جراء الجفاف الذي عصف بالبلاد في السنوات الأخيرة, واستمرار الحرب في أوكرانيا منذ فبراير/ شباط 2022 وتسببها في ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

جائحة كوفيد-19

كان لتفشي جائحة كوفيد-19 تأثير سلبي للغاية على الاقتصاد المغربي, كما حدث في جميع دول العالم الأخرى. ومع الكشف عن أولى حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في المغرب في 2 مارس/ آذار 2020, قامت السلطات المغربية في غضون أسبوعين باتخاذ إجراءات صارمة لمنع انتشار الوباء. وفي هذا السياق، استمرت إجراءات الإغلاق ومنع الخروج من المنازل واتباع شروط المسافات التي تم وضعها موضع التنفيذ لعدة أشهر. وحالت هذه الإجراءات دون تعطيل البنية التحتية الصحية وانتشار الفيروس، لكنها بالطبع تسببت في دخول البلاد في فترة ركود اقتصادي كبير للمرة الثانية بعد عام 1995. وأدى إغلاق ما يقرب من 142000 شركة ومكان عمل ضمن نطاق الإجراءات المتخذة إلى خفض العمالة في البلاد من جهة, وأثر سلبا على ميزانية الدولة من جهة أخرى. كما تسبب إغلاق أماكن العمل في ارتفاع معدل البطالة الذي كان 9.1% في عام 2019 إلى 13% في عام 2020. وبناء على ذلك, فإن الدعم الذي دفعته الدولة للمواطنين العاطلين عن العمل, والمعدات الصحية والأدوية المستوردة من الخارج لمكافحة الجائحة, تسببت في أعباء إضافية على ميزانية الدولة. من ناحية أخرى, أثرت الإجراءات الصارمة المفروضة على السفر والرحلات الدولية حول العالم بشكل سلبي على قطاع السياحة الذي يوفر دخلا هاما لاقتصاد البلد ويشكل نحو 6.5% من الناتج القومي الإجمالي للمغرب, كما أثرت هذه الإجراءات على وضع العمال المهاجرين المغاربة. وازداد العجز التجاري للمغرب بنسبة 23.8% في الربع الأول من عام 2020, بينما انخفض النمو الاقتصادي إلى 1.1%, أما الصادرات فانخفضت بنسبة 19.7% في الفترة بين شهري يناير/كانون الثاني وأبريل/ نيسان 2020. وبذلك, شهدت المغرب انكماشا اقتصاديا بنحو 6.6% في عام 2020.

دفع الانكماش الاقتصادي الناجم عن التدابير المتخذة بسبب الجائحة في اتخاذ المغرب قرارا بتخفيف الإجراءات المذكورة تدريجيا اعتبارا من النصف الأول من عام 2020. وفي هذا السياق, ركّز المغرب منذ 20 يونيو/ حزيران 2020 على إعادة بناء اقتصاده وتوفير الرفاهية الاجتماعية لمواطنيه, ووضع استراتيجية اقتصادية تجاه جائحة كوفيد-19 وفق هذا الهدف. وكجزء من هذه الاستراتيجية، بدأت الدولة في دعم المواطنين المحتاجين والشركات الضعيفة من الناحية الاقتصادية من خلال تقديم

المساعدات وتنفيذ خطط السداد وحزم القروض. وتماشيا مع نفس التعديلات أيضا، تم رسم ووضع خطة للنفقات الصحية، وإنشاء وحدات وصناديق طوارئ لمواجهة الجائحة داخل وزارة الاقتصاد والمالية من أجل تقديم المساعدة في مراقبة التأثير الاقتصادي لهذه الجائحة، ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات، إلّا أن اقتصاد البلاد مستمر في التأثر بالصعوبات والمشاكل التي تسبب بها الوباء. ويشار إلى أن مقدار مدفوعات الرواتب والمزايا التي يتم دفعها لاسيما للمواطنين العاطلين عن العمل لا تفي باحتياجاتهم الأساسية، مثل الإيجارات ومتطلبات المعيشة وما شابه. كما أدت بعض العوائق والتأخيرات التي شهدتها عملية تسليم المساعدات الموعودة للشركات والأفراد إلى تفاقم المشكلة وتسببت في احتجاجات جماعية محدودة للمغاربة.

الجفاف

دخل الاقتصاد المغربي فترة انتعاش قوية في عام 2021 من خلال الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة بعد تعرض الاقتصاد إلى ركود نتيجة التأثير السلبي لوباء كوفيد-19 الذي اجتاح العالم بأسره في 2019 وأثر على الأسواق الاقتصادية العالمية. ومع حلول عام 2021, حقق الناتج القومي الإجمالي للمغرب معدل نمو مقداره 7.2%. ولكن هذا الاتجاه الإيجابي في اقتصاد البلاد توقف الآن بسبب المتحورات الجديدة لفيروس كوفيد-19 والاحتباس الحراري الذي ازداد بشكل كبير منذ عام 2019, إضافة إلى الحرب الأوكرانية المستمرة منذ عام 2022. حيث تسببت درجات الحرارة المرتفعة التي تتجاوز المعايير الموسمية بسبب الاحتباس الحراري وانخفاض كميات الأمطار بأضرار كبيرة على القطاع الزراعي الذي له حصة مهمة في اقتصاد البلاد. جدير بالذكر أن المغرب يمتلك أكبر الاحتياطيات من الفوسفات في العالم, إلّا أن الزراعة تعتبر مصدر الدخل المهم الآخر في البلاد. لذلك فإن اعتماد الإنتاجية من المجال الزراعي على المواسم يجعل اقتصاد البلاد شديد التأثر بالتغيرات الموسمية. ونتيجة للاحتباس الحراري العالمي الذي تسارع في السنوات الأخيرة, بدأت المواسم الزراعية في المغرب في الجفاف تماما, لاسيما اعتبارا من عام 2019. ونتيجة لذلك, نفّذت الحكومة المغربية نموذج التنمية الجديد اعتبارا من أبريل/ نيسان 2021، بسبب انخفاض كمية وإنتاجية المنتجات الزراعية التي تتطلب هطول أمطار غزيرة. حيث تم إنشاء الحوافز الزراعية تماشيا مع هذه الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والقدرة على الصمود في الزراعة من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى المجال الزراعي.

ونتيجة لهذه الإجراءات، تم تحقيق تحسن نسبي في المجال الزراعي خلال عام 2021, إلّا أن الجفاف والظروف المناخية القاسية تسببا في انخفاض المحاصيل الزراعية في عام 2022. وعلى إثر ذلك, انخفضت هذه المنتجات في السوق وتم تسجيل زيادات عالية في الأسعار. كما أن الخبراء الذين ذكروا أن التقلبات الكبيرة في مستويات هطول الأمطار ستستمر في عام 2023, أشاروا إلى أن هذه التقلبات ستساهم في تباطؤ النمو في اقتصاد البلاد هذا العام. وتشير السلطات المغربية أيضا إلى أن استمرار الجفاف على المدى الطويل سيعرض المغرب لخطر التصحر. وتواصل الإدارة المغربية "استراتيجية السدود الكبرى" التي بدأت في تطبيقها منذ عشرين عاما, مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يمنع هذا السيناريو المحتمل. وإضافة لذلك, فإن المسار المتزامن للجفاف مع الحرب الأوكرانية والركود الناجم عن متحورات كوفيد-19 في الاقتصاد العالمي، يزيد من تفاقم الوضع في السوق المغربية.

الحرب الأوكرانية

اكتسبت علاقات المغرب مع روسيا تنوعا كبيرا في السنوات الأخيرة، إلّا أن خشية تعرضها لعقوبات عقب

الحرب الأوكرانية دفعها إلى اتخاذ موقفا محايدا تجاه الحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا. وعلى الرغم من ذلك، إلّا أن حرب أوكرانيا كان له أثر كبير على الاقتصاد المغربي لاسيما على مستوى الطاقة والغذاء. جدير بالذكر أن المجتمع الدولي فرض عقوبات اقتصادية كبيرة على روسيا بعد تدخلها في أوكرانيا لدفعها على الانسحاب ووقف الحرب، وعلى إثر ذلك قطعت موسكو صادراتها من الغاز الطبيعي إلى هذه البلدان، لمواجهة هذه العقوبات. وتسببت هذه الخطوة من جانب روسيا التي تعتبر أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، في تقلبات كبيرة في أسواق الطاقة العالمية في وقت قصير. كما أن الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات المتعلقة بالغاز الطبيعي والنفط يؤثر على نطاق واسع على المغرب الذي يعتمد بشكل كبير على الطاقة المستوردة من الخارج بنسبة تصل إلى 92%, شأنه شأن العديد من الدول التي لا تنتج هذه المنتجات وتستوردها من الخارج. ويقول مسؤولون مغاربة إن المبلغ الذي تخصصه الدولة من الميزانية لأجل إمدادات الطاقة وصل بسبب حرب أوكرانيا إلى مستوى يقارب 3.6 مليار دولار سنويا.

أفادت بعض التقارير أن المغرب باع مؤخرا عددا غير معروف من الدبابات المقاتلة من طراز تي-72 بي (T-72B) إلى أوكرانيا، ما أدى إلى زيادة تداول وسائل الإعلام الدولية أنباء وتحليلات بأن المغرب ابتعد عن الحياد وبدأ ينحاز إلى أوكرانيا. كما يقال أيضا إن هذا التغيير في سياسة المغرب تجاه أوكرانيا يكمن خلفه عدة عوامل، بدءاً من عقوبة الإعدام التي فرضتها السلطات الانفصالية الموالية لروسيا في إقليم دونيتسك على المواطن المغربي الأوكراني إبراهيم سعدون بتهمة القتال إلى جانب الأوكرانيين، وتحميل المغرب لروسيا مسؤولية ارتفاع أسعار المواد الغذائية والحبوب في العالم، والضغط المتزايد التي تمارسه الولايات المتحدة على حليفها المغرب فيما يتعلق بمسألة أوكرانيا. وإضافة إلى ذلك فإن الزيادة في حجم التبادل التجاري بين المغرب وأوكرانيا نتيجة العلاقات التي اكتسبت زخما في الفترة الأخيرة، والحصة الكبيرة للقمح في هذه الزيادة، جعل القمح عاملا آخرا يؤثر على الاقتصاد المغربي. ويشار إلى أن الحصار البحري الروسي المفروض على صادرات الحبوب الأوكرانية في البحر الأسود واحتلال البلد الذي يلبي أكثر من 40% من احتياجات القمح في العالم تسبب في عواقب وخيمة في أسواق الغذاء العالمية. وبعد الاحتلال, وصلت أسعار المنتجات الغذائية الأساسية المعتمدة على القمح على المستوى العالمي إلى معدلات مرتفعة. جدير بالذكر أن أوكرانيا هي البلد الذي يوفر منه المغرب جزءا كبيرا من احتياجاته من القمح. ويشكل القمح المستورد من أوكرانيا نحو نصف حجم التبادل التجاري البالغ 310 مليون دولار بين البلدين. لذلك فإن الصورة السلبية حول منتجات القمح على المستوى العالمي نتيجة الاحتلال الروسي تؤثر سلبا على سوق الغذاء المغربي. ويؤدي نقص العرض من القمح في المغرب إلى ارتفاع بشكل يومي في أسعار المنتجات المتعلقة باللحوم والحليب والحبوب.

وفي النتيجة، يطالب المواطنون المغاربة حكوماتهم بإجراء إصلاحات اقتصادية من شأنها كبح معدل التضخم المرتفع وخلق فرص عمل وزيادة رواتب العمال ورفع مستويات المعيشة، من أجل مواجهة التذبذبات في الاقتصاد المغربي. وأعرب المغاربة عن مطالبهم هذه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وواصلوا المظاهرات المتوسطة والمحدودة الحجم التي نظموها في العاصمة الرباط والدار البيضاء أكبر مدن البلاد، والتي تزامنت مع فعاليات بطولة كأس العالم. وعلى الرغم من أن هذه المظاهرات هي تطور غير متوقع بالنسبة للمغرب التي واجهت الانتفاضات الشعبية التي جرت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2011 بدون حوادث عنف، إلا أن المظاهرات الأخيرة تمت بإذن من السلطات المغربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات البناءة التي اتخذتها إدارة الرباط في الاقتصاد تضمن استمرار المظاهرات على مستوى محدود من حيث المسار والنطاق. وفي هذا السياق، وبالإضافة إلى الإجراءات المذكورة أعلاه، قامت السلطات المغربية مؤخرا بإجراء تعديلات اقتصادية من شأنها زيادة نفقات الدعم إلى الضعف تقريبا. ولكن حتى لو ساهم اتخاذ تدابير عاجلة في خفض معدل البطالة في التخفيف من تأثير الصدمات الخارجية المستمرة مثل الجائحة، إلّا أن هذه الإجراءات لم تحل المشكلة بشكل شامل. ■

حسنى تاش يتيم: أكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سقاريا.

مكافحة التهريب في ليبيا والعمليات العسكرية في مدينة الزاوية

في 25 مايو/ أيار 2023 أعلنت وزارة دفاع حكومة الوحدة الوطنية الليبية عن شن حملة عسكرية في مدينة الزاوية، ضد عصابات تهريب الوقود والمخدرات والإتجار بالبشر، وأشارت الوزارة إلى أن هذه العمليات يمكن اعتبارها في إطار أوسع على أنها إجراء لتطهير الساحل الغربي للبلاد من العصابات الإجرامية.

فؤاد أمير شفكاتلي

أصبحت الميليشيات في ليبيا لاعباً سياسياً واقتصادياً مهماً منذ عام 2011 التي اندلعت فيها الصراعات الداخلية. حيث ساهم هذا التحوّل في قيام الميليشيات التي تقدم خدمات أمنية باللجوء إلى طرق غير مشروعة لكسب المزيد من المال. هنالك دراسة أجراها الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع معهد الجريمة والعدالة التابع للأمم المتحدة، أشارت إلى أن ليبيا تخسر 1.2 مليار دولار سنوياً جراء الأعمال التجارية والمالية غير المشروعة في البلاد. وهذه الأنشطة غير القانونية التي تجري في ليبيا هي تهريب البشر والمهاجرين، وتهريب الأسلحة، وتهريب المخدرات، وتهريب النفط وغسيل الأموال.

أنشطة التهريب

في البداية، تصل الأموال المتداولة في سوق تهريب البشر والمهاجرين إلى 450-736 مليون دولار سنوياً في جميع أنحاء العالم، وتعتبر ليبيا صاحبة النصيب الأكبر في هذا السوق

بمقدار 236 مليون دولار. لأن ليبيا التي تربط بين دول جنوب الصحراء الأفريقية والبحر الأبيض المتوسط جراء موقعها الجغرافي, تعد من أهم الطرق الرئيسية للمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا, هرباً من الأعمال الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل والجفاف والفقر الذي تشهده عموم القارة الأفريقية. وأدى هذا الوضع إلى بدء صراعات بين الجماعات المسلحة الليبية التي تريد أن يكون لها اليد العليا في السيطرة على مخيمات اللاجئين في ليبيا وإدارة هذه المخيمات. وخلال العام 2021, وصل المبلغ الذي يجب على المهاجر غير الشرعي الراغب في العبور من الساحل الشمالي الغربي لليبيا إلى أوروبا دفعه كرسوم لتجار التهريب بين 550-750 دولارا. ويتمكن بعض المهاجرين الذين يفضلون بشكل عام العبور من ليبيا للوصول إلى مالطا وإيطاليا في تحقيق رغباتهم في الوصول لتلك البلدان من خلال شبكات التهريب المرتبطة بالميليشيات في ليبيا. ويوضح الجدول أدناه عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا انطلاقاً من السواحل الليبية في الفترة 2017-2021 وجنسيات هؤلاء المهاجرين. يمكن القول إن الفترة بين عامي 2014-2017 والفترة بين عامي 2017-2020 حيث كانت الأزمة

شكل 1. المهاجرون الذين وصلوا إيطاليا عبر ليبيا (2017-2021)

2017	2018	2019	2020	2021
نيجيريا 18153	تونس 5181	تونس 2654	تونس 12883	تونس 15671
غينيا 9693	أريتريا 3320	باكستان 1180	بنغلاديش 4141	مصر 8352
ساحل العاج 9504	العراق 1744	العراق 1744	ساحل العاج 1950	بنغلاديش 7824
بنغلاديش 8995	السودان 1619	الجزائر 1009	الجزائر 1458	إيران 3915
مالي 7114	باكستان 1589	العراق 972	باكستان 1400	ساحل العاج 3807
أريتريا 6953	نيجيريا 1250	بنغلاديش 602	مصر 1264	العراق 2645
السودان 6172	الجزائر 1213	إيران 481	السودان 1125	غينيا 2446

المصدر: المبادرة العالمية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

شكل 2. مسارات التهريب في ليبيا

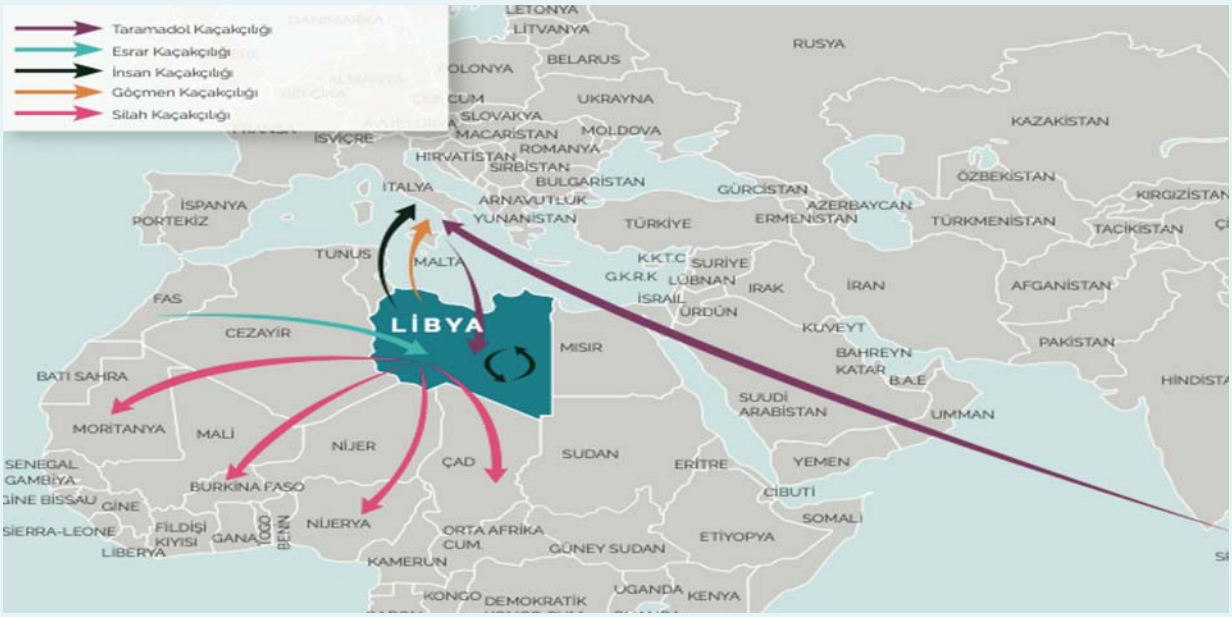

المصدر: United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة)

السياسية الليبية في أوجّها، وصلت عمليات تهريب المهاجرين في ليبيا إلى مستويات عالية. وفي هذا السياق تقوم الميليشيات بتوصيل الأشخاص الذين يريدون الذهاب إلى أوروبا عبر الوسطاء الذين يسمون "المناديب" في منطقة الساحل وجنوب الصحراء الأفريقية. وفي هذا الإطار، تقع مدن الزاوية وزوارة وجنزور غرب ليبيا في قلب عمليات التهريب غير الشرعية. ويمكن اعتبار تهريب الأسلحة مصدرا مهما آخرا للدخل للميليشيات في ليبيا. حيث أدت الإطاحة بنظام القذافي إلى انتشار الأسلحة والذخائر غير المسجلة في ليبيا. من ناحية أخرى، يمكن اعتبار الزيادة في عدد الميليشيات المتمركزة في كل منطقة ومدينة وقرية وبلدة ليبية في هذه الأجواء التي خلقتها بيئة الصراع الداخلي، وتحوّل النزاعات الداخلية في البلدان المجاورة لليبيا إلى صراعات مسلحة، من بين العوامل التي أدت إلى زيادة وتنوع زبائن هذه الأسلحة غير المسجلة. وعلى غرار تهريب البشر، تلعب شبكات الميليشيات غير الشرعية التي تسيطر على المنطقة دورا فعالا في النقل الآمن للأسلحة المهربة إلى زبائنها. وإضافة إلى ذلك، جدير بالإشارة إلى أن تجارة الأسلحة غير المسجلة في ليبيا تتراوح متوسط قيمتها بين 30-50 مليون دولار سنويا بعد عام 2011. حيث يتم توفير الأسلحة الخفيفة والصواريخ المضادة للطائرات والقذائف الصاروخية الموجهة والذخائر العسكرية الأخرى إلى بعض بلدان منطقة الساحل وغرب إفريقيا، على وجه الخصوص من خلال منطقة فزان. يمكن اعتبار الجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية والميليشيات التي ترعاها الدولة في نيجيريا وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى، من بين المشترين الرئيسيين لهذه الأسلحة.

أمّا المجال الآخر الذي تلجأ إليه الميليشيات لتوفير الدخل فهو تجارة المخدرات، والتي تعد من أكثر مصادر التمويل غير القانونية لتلك الميليشيات، إلّا أن هذه التجارة غير المشروعة تضر بالبيئة الأمنية والسلامة العامة واستقرار ليبيا وتساهم في خلق مشاكل اجتماعية كبيرة. أصبح العنصر المهم للاقتصاد غير الرسمي لتلك الميليشيات في الوقت الحاضر هو النقل غير القانوني لأقراص الترامادول وبعض المسكنات التي تصرف بوصفة طبية إضافة إلى الهيروين والقنب والإكستاسي، والمواد المخدرة الاصطناعية المماثلة.

وأخيرا، يعد تهريب النفط مصدرا مناسبا لدخل الميليشيات في ليبيا التي تعتبر من أغنى دول إفريقيا من حيث

احتياطيات النفط، إلّا أن تهريب النفط هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار والتفكك السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا. حيث تشكل المبيعات غير المشروعة للنفط والغاز الطبيعي والبنزين نسبة 20% من إجمالي دخل الجماعات المسلحة. في بعض الأحيان تتم ملاحظة أن جزءا كبيراً من المشتقات النفطية المطروحة في الأسواق الليبية بشكل غير قانوني يتم استيرادها من خارج ليبيا. ويقدم هذا الوضع بعض المزايا إلى الميليشيات التي تقوم بإيصال البنزين أو الديزل أو زيت المحركات المستوردة إلى الأسواق المحلية, وبالتالي تتحقق زيادة في هامش أرباح تلك الميليشيات. ويشعر الشعب بكافة شرائحه بالمنافسة المسلحة بين الميليشيات التي ترغب في الحصول على حصة من عائدات النفط وتهريبه في ليبيا, هذا البلد الذي يعتمد اقتصاده بشكل أساسي على تصدير البترول والغاز الطبيعي, الذي يمثل نسبة 95% من إجمالي صادرات ليبيا.

عمليات الزاوية

بدأت الاشتباكات بين جماعتين مسلحتين متنافستين في مدينة الزاوية في مطلع شهر مايو/ أيار 2023, وساد المدينة أجواء انعدام الأمن, وهذه كانت من بين العوامل التي أشعلت فتيل الضربات الجوية التي بدأت في 25 مايو/ أيار. الاشتباكات التي اندلعت في الزاوية بين جماعة "بوزريبة" المسلحة والميليشيا التي يقودها "محمد بحرون" يمكن أيضا قراءتها على أنها صراع بين جماعتين مسلحتين حول الهيمنة والسيطرة على جميع أنحاء مدينة الزاوية. لذلك، في 25 مايو/ أيار 2023 أعلنت وزارة دفاع حكومة الوحدة الوطنية الليبية عن شن حملة عسكرية في مدينة الزاوية، ضد عصابات تهريب الوقود والمخدرات والإتجار بالبشر، وأشارت الوزارة إلى أن هذه العمليات يمكن اعتبارها في إطار أوسع على أنها إجراء لتطهير الساحل الغربي للبلاد من العصابات الإجرامية.

بدأت حكومة الوحدة الوطنية في 25 مايو/ أيار بشن غارات جوية على نقاط مختلفة داخل وفي محيط مدينة الزاوية التي تقع على بعد 50 كم غرب العاصمة طرابلس, وقامت الطائرات المسلحة بدون طيار بقصف النقاط التي تم تحديدها مسبقا. ووقع الهجوم بعد يوم واحد من اجتماع مجموعة العمل الأمنية داخل اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 في طرابلس.

من ناحية أخرى، على الرغم من أن الأولوية الرئيسية للغارات الجوية هي محاربة التهريب والعصابات الإجرامية، إلا أنه يجب القول إن هذه الغارات تحمل بعض الرسائل السياسية. وأول هذه الرسائل، أن رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة الذي يعتبر "القائد العام" للقوات المسلحة في البلاد كان يهدف إلى إظهار قدرات الجيش الليبي في أجواء تم طرح سيناريوهات توحيد الجيش. حتى أن الدبيبة عزز هذه الفرضية من خلال تسريب صور الاجتماع الذي شارك فيه قادة من المنطقة الغربية وتم فيه اتخاذ قرار العملية العسكرية في مدينة الزاوية. ثانيا، استهدفت الغارات الجوية التي شنها الجيش في مدينة الزاوية بشكل أساسي الجماعات المسلحة التي عارضت الدبيبة بشكل علني. وبذلك يمكن القول إن رئيس الوزراء يحاول ترسيخ مفهوم توحيد الهيكل الأمني المجزأ في غرب ليبيا، وبالتالي يستعد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج للفصائل المسلحة المتفرقة. ويمكن القول إن الميليشيات التي بدأت بالفعل في التحوّل من شخصيات عسكرية إلى فاعلين سياسيين من خلال الموارد المالية التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني والعلاقات مع القبائل المحلية، ستصبح عاملا مزعزعا للاستقرار ليس فقط ضد حكومة الوحدة الوطنية الحالية ولكن أيضا ضد حكومات الوحدة التي ستتشكل في المستقبل. لذلك، فإن هذه العملية العسكرية هي رسالة واضحة للمجموعات المسلحة في مدينة الزاوية، وكذلك إلى اللواء المتقاعد أسامة الجويلي من مدينة الزنتان وأنصاره الذين اتخذوا موقفا مناهضا للدبيبة خلال محاولات فتحي باشاغا لدخول طرابلس مرتين في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، تم ضرب النقاط الاستراتيجية وقطع احتمال محاولات قيام الجماعات المسلحة في الغرب بهجمات جديدة على طرابلس بمجرد تعزيز المناخ السياسي والعسكري لصالحهم، وكانت الضربات الجوية

تهدف إلى تحقيق تأثير رادع لهذا السيناريو المحتمل. أما الرسالة الثالثة والأخيرة، فكانت هذه العملية العسكرية تهدف إلى منع تهريب الوقود الذي يسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الليبي منذ فترة.

ردود الفعل الداخلية والخارجية على العملية العسكرية في الزاوية

تشير مشاركة صور العملية العسكرية في الزاوية التي شاركت فيها طائرات تي بي 2 (TB2) وطائرات أكنجي المسلحة بدون طيار (Akıncı SIHA) في الهجمات إلى الدعم الإيجابي الذي تقدمه تركيا إلى حكومة الوحدة الوطنية في مكافحة التهريب والجريمة. وفي هذا الصدد، أفاد نائب رئيس المجلس الرئاسي عبد الله لافي أن تركيا كان لها دور مهم في الضربات الجوية، مضيفا أن ليبيا تلقت دعما كبيرا من تركيا فيما يتعلق بالقضاء على العصابات الإجرامية في مدينة الزاوية. ويسير التعاون الذي بدأ نتيجة مذكرة التفاهم للتعاون الأمني والعسكري الموقعة بين البلدين في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019, بشكل منسق وتدريجي. ونتيجة للاتفاقيات المبرمة مع تركيا في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، سيتم تسليم ليبيا طائرات بدون طيار "أكنجي Akıncı İHA" وطائرة "الطائر الحر" التدريبية Hür Küş وطائرات تمتلك قدرات هجوم خفيف واستطلاع مسلح في المستقبل القريب، بالإضافة إلى الطائرات التي تمتلكها القوات المسلحة الليبية حاليا. من جانب آخر، كانت هناك بعض الانتقادات حول هذه العملية

العسكرية من الشخصيات الليبية في جناح المعارضة. علماً أن رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري قدم مقترح قانون للسماح باستخدام الطائرات المسيرة في العمليات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، قال أسامة الجويلي إن الضربات الجوية يمكن أن تؤدي إلى سباق تسلح بين الطرفين. وصرحت السفارة الفرنسية في ليبيا، في بيان لها، أن تطورات الزاوية سلطت الضوء مرة أخرى على ضرورة توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في البلاد، فيما أشارت السفارة الأمريكية في ليبيا في تغريدة نشرتها على حسابها في تويتر إلى أنها تتابع بقلق الأحداث الجارية في الزاوية.

أصدر الدبيبة بعد هذه التطورات مرسوما بشأن إنشاء جهاز أمني جديد يسمى قوة الطيران الإلكترونية، وأعطى لنفسه سلطة استخدام المعدات العسكرية التي تمتلكها البلاد. وتوضح هذه الخطوة أن الدبيبة يعتزم زيادة قدرته على التصرف بشكل مستقل ويشير إلى وضعه هدف تحقيق آلية صنع قرار فعالة في الأجواء الأمنية الهشة. ولو أخذنا بعين الاعتبار هذه المبادرة وردود أفعال الجناح المعارض، سنرى بلا شك أن الغارات الجوية كانت حاسمة في ميزان القوى العسكرية في ليبيا. ومن المحتمل أن يتم تنفيذ عمليات عسكرية مماثلة في طرابلس في الفترات المقبلة. وفي الوقت الذي كانت فيه العمليات العسكرية مستمرة في مدينة الزاوية، فإن الاشتباكات التي اندلعت بين اللواء 444 القتالي التابع لحكومة الوحدة الوطنية وميليشيا الردع في ترهونة في 29 مايو/ أيار تدعم هذا الطرح. واستخدمت الأسلحة الثقيلة بين الجماعتين في الاشتباكات التي امتدت إلى منطقتي رأس الحسن والجربة في العاصمة طرابلس في وقت قصير. وعلى الرغم من أن مجموعة الردع (قوة الردع) بقيادة عبد الرؤوف كاره التابعة لوزارة الداخلية، قد برزت إلى الواجهة كميليشيا قريبة من الدبيبة حتى وقت قريب، إلا أن مصادر محلية تدعي أن هذه المجموعة متورطة في بعض الأنشطة غير المشروعة. وتتسبب بعض المجموعات مثل قوة الردع في إلحاق الضرر بشرعية وصورة السلطة المركزية في نظر الشعب، من خلال الممارسات التي تتبعها في عدد من الأماكن التي تسيطر عليها في المنطقة بفضل الامتيازات التي اكتسبتها في الماضي. وفي النتيجة، فإن القضية الليبية لا تزال قضية هشة كما يتضح من الهجمات المذكورة وبيئة الصراعات، وكثافة الأنشطة غير القانونية. ■

فؤاد أمير شفكاتلي: باحث من تركيا، باحث من تركيا، حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة يدي تبه في تركيا، وعلى الماجستير من قسم العلاقات الدولية والأمن العالمي في جامعة بلايموث في بريطانيا، ويواصل دراساته في الدكتوراه في برنامج الدراسات الاستراتيجية والأمنية في معهد أتاتورك للأبحاث الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني التركية. تتركز اهتماماته البحثية على الحركات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي. يعمل حالياً كباحث في قسم دراسات شمال إفريقيا في مركز أورسام.

قمة فيلنيوس للناتو وديناميّات السياسة الخارجية التركية

عقدت قمة الناتو الأخيرة في فيلنيوس في وقت كانت فيه السياسة العالمية منشغلة بمشاكل عدم الاستقرار العسكري والمشاكل الاقتصادية والتطورات الجيوسياسية، واتخذت القمة قرارات حاسمة بشأن مستقبل أوروبا والهيكل الأمني الغربي، فيما أعادت تركيا تأكيد موقفها البناء بشأن هذه القضايا وأنها واحدة من الأعضاء المصيريين في حلف الناتو.

إسماعيل نعمان تلجي

تواصل تركيا بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2023, المحافظة على موقفها الديناميكي والمتعدد الأبعاد في السياسة الخارجية. وظهر هذا الموقف مرة أخرى في قمة قادة الدول الأعضاء في منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو) التي عقدت في العاصمة الليتوانية فيلنيوس, في الفترة 11-12 يوليو/ تموز 2023. وكانت مسألتا عضوية السويد ودعم أوكرانيا من أهم المواضيع على أجندة القمة، فيما برزت تركيا كأحد الأطراف الفاعلة الحاسمة في كلتا المسألتين.

لقد عقدت قمة الناتو الأخيرة في فيلنيوس في وقت كانت فيه السياسة العالمية منشغلة بمشاكل عدم الاستقرار العسكري والمشاكل الاقتصادية والتطورات الجيوسياسية، واتخذت القمة قرارات حاسمة بشأن مستقبل أوروبا والهيكل الأمني الغربي، فيما أعادت تركيا تأكيد موقفها البناء بشأن هذه القضايا وأنها واحدة من الأعضاء المصيريين في حلف الناتو. وفي هذا الإطار، أدلت حكومات العديد من الدول لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بتصريحات تثني على موقف تركيا وقدمت الشكر لقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان.

وبالإضافة إلى كل هذه التطورات، أعادت تركيا خلال قمة الناتو الأخيرة التأكيد على الديناميّات الجديدة لسياستها الخارجية. وكانت هناك العديد من الموضوعات المتعلقة بتركيا في قمة قادة حلف الناتو الذي أثبت أنه أقوى تحالف عسكري دائم في السياسة العالمية، لاسيما مع الغزو الروسي لأوكرانيا. وفي هذا السياق، كان من بين المواضيع التي برزت في القمة، مسائل هامة للغاية مثل تحسين العلاقات المتوترة بين أنقرة وواشنطن، ودور تركيا البناء والخطوات التي اتخذتها لحل الحرب الروسية الأوكرانية، لاسيما موقف تركيا من عضوية السويد وأوكرانيا في الناتو، ومستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والعلاقات بين أنقرة وموسكو، ومقاربات الدول الغربية تجاه هذه القضية، وقرار الولايات المتحدة بالاستمرار ببيع طائرات أف-16 إلى تركيا.

عضوية السويد في الناتو

قام الوفد التركي بقيادة الرئيس أردوغان بنشاط دبلوماسي مكثف خلال قمة الناتو الأخيرة. وفي هذا السياق، التقى الرئيس أردوغان في فيلنيوس، أمين عام حلف الناتو ينس ستولتنبرغ ورئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون، وخلال هذا اللقاء تحوّل موقف تركيا بشأن طلب السويد لعضوية الناتو إلى اتجاه إيجابي بعد مرحلة ممانعة استمرت لنحو 1.5 عام. وفي هذا الإطار، أعلن الرئيس أردوغان أن طلب عضوية السويد سيتم تقديمه إلى البرلمان الذي سيعود إلى العمل في أكتوبر/ تشرين الأول، وأكد أن البرلمان هو الجهة التي ستتخذ القرار النهائي في هذا الصدد. ومن جانب آخر، تم الإعلان أن السويد قدمت أيضا ضمانات لتركيا فيما يتعلق بمكافحة المنظمات الإرهابية PKK/YPG وغولن، وأنها ستدعم

تركيا أيضا في مسألة إلغاء تأشيرات الدخول إلى أوروبا بالنسبة للمواطنين الأتراك، وقضايا الاتحاد الجمركي مع أوروبا، خلال مرحلة التحضير لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. جدير بالذكر أن تركيا قد وافقت سابقا على انضمام فنلندا إلى الناتو بعد الاتفاق على ضمانات وخرائط طريق مختلفة، والان ظهرت تركيا في قمة فيلنيوس كجهة فاعلة عالمية مسؤولة، وأعطت الضوء الأخضر لانضمام السويد في الناتو.

تسليم طائرات أف-16 وعضوية الاتحاد الأوروبي

تعد العلاقات مع الولايات المتحدة واحدة من القضايا المهمة في السياسة الخارجية التركية، وقد وضعت على جدول أعمال الرئيس أردوغان في قمة الناتو. وأتاحت القمة الفرصة لأنقرة للإعراب عن انزعاجها بشكل مباشر إلى الولايات المتحدة التي امتنعت خلال السنوات الأخيرة عن توريد منتجات صناعاتها الدفاعية عالية التقنية إلى تركيا. وخلال الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الأمريكي جو بايدن والرئيس أردوغان على هامش القمة، تم الإعراب عن هذه الانزعاجات، وطلبت أنقرة من واشنطن تغيير موقفها في هذا الشأن. وعلى إثر ذلك، أشارت التصريحات عقب الاجتماع أن إدارة بايدن مستعدة لتغيير موقفها وأنها أعطت ضمانات بشأن تسليم الطائرات الحربية من طراز أف-16 إلى تركيا. وأرادت تركيا تحديث طائراتها من طراز أف-16 وتعزيز قوتها الجوية من خلال زيادة عدد الطائرات الحربية من طراز أف-16, بعد المشاكل التي حدثت بين الجانبين حول الطائرات الحربية من طراز أف-35. وبذلك، تم إحراز تقدم مهم خلال قمة فيلنيوس فيما يتعلق بحل إحدى المشكلات العالقة بين تركيا والولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى مسائل مثل عدم وجود عقبة واضحة أمام انضمام فنلندا إلى الناتو في المرحلة السابقة وكذلك أمام السويد في فيلنيوس، وعقد اجتماعات ثنائية إيجابية مع الولايات المتحدة، عقد الرئيس أردوغان أيضا اجتماعا مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس. وفي التصريحات التي تم الإدلاء بها بعد الاجتماع، تم الإعلان عن دخول أنقرة في مناخ إيجابي جديد مع اليونان في إطار التوجه لإصلاح العلاقات المتوترة في السياسة الخارجية التركية. وفي هذا السياق، صرح ميتسوتاكيس حول العلاقات التركية اليونانية أن "المشاكل لا تحل بطريقة سحرية على الفور"، وأن الاجتماع الذي عقده البلدان يعكس الإرادة في استئناف العلاقات التركية اليونانية. ومن الواضح أنه يمكن تبني نهج سياسي بنّاء في الفترة المقبلة بين أنقرة وأثينا، بعد مرحلة شهدت تصريحات قاسية

متبادلة حتى وقت قريب. كما شهدت قمة الناتو الأخيرة تطورات مهمة أيضا على صعيد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. حيث كانت تركيا تتعرض منذ فترة طويلة لسياسات متقلبة من بروكسل بشأن عضويتها في الاتحاد الأوروبي، لكن تركيا أرادت اعتبار قمة الناتو في فيلنيوس بداية جديدة لها مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، بعث الرئيس أردوغان رسائل إيجابية حول القضاء على الأسباب السياسية المطروحة ضمنيا فيما يتعلق بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. كما أن التطورات مثل تبني سياسات تهدف إلى حل المشكلات الثنائية مع السويد والولايات المتحدة واليونان وإعادة التأكيد على مكانة أنقرة في الهيكل الأمني الغربي، كان لها أهمية كبيرة في هذا السياق. وعلى الرغم من أن هذه التطورات تبدو مرتبطة بعلاقات تركيا مع هذه الدول، إلا أنه يمكن اعتبارها تطورات ساهمت في طرح مسألة العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي على جدول الأعمال بشكل أقوى. وبعد تصريح السويد بدعم تركيا، يمكن اعتبار تصريحات الشخصيات المؤثرة مثل أمين عام حلف الناتو ستولتنبرغ والرئيس الأمريكي بايدن بأنهم يدعمون طلب عضوية تركيا، عاملا يعزز يد تركيا في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

انعكاسات القمة على العلاقات التركية الروسية

عند تقييم القمة في ضوء هذه التطورات، يمكننا القول إن العلاقات مع المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الغربية مثل الناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تكشف أن تركيا فضّلت الخيارات الاستراتيجية وأن هذه الرسائل تم الإعلان عنها بقوة خلال قمة فيلنيوس. وفي هذا السياق، فإن استضافة تركيا لرئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي مؤخرا قبل قمة الناتو، والتصريحات التركية خلال قمة الناتو بأن "أوكرانيا تستحق أن تكون عضوا في حلف الناتو"، يمكن اعتبارها موقفا سياسيا يقوي موقف أنقرة.

لو أخذنا بعين الاعتبار الحرب التي بدأتها روسيا ضد أوكرانيا وموقف تركيا في العلاقات بين الدول الغربية وروسيا، فيمكننا القول إن لقمة الناتو والتطورات التي جرت في القمة نتائج كبيرة على العلاقات التركية الروسية. وعلى الرغم من أن تركيا كان لديها العديد من المشاكل مع روسيا عبر التاريخ، إلا أنها أقامت تعاونا مهما معها من خلال اتباع استراتيجية موجهة نحو حل القضايا. وفي هذا السياق، أقام البلدان شراكة سياسية وعسكرية واقتصادية مهمة في السنوات الأخيرة. وخلال الحرب الروسية الأوكرانية، أجرت تركيا محادثات مع كل من فلاديمير بوتين وفولوديمير زيلينسكي، وجمعت وزيري خارجية البلدين سيرجي لافروف ودميترو كوليبا معا في تركيا، ووقعت اتفاقية ممر الحبوب مع الأمم المتحدة. لذلك، فإن لعب تركيا دور الجسر بين الغرب وروسيا بصفتها عضوا في الناتو ساهم في تعزيز علاقاتها مع كل من الغرب وروسيا.

وعلى الرغم من أن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أدلى بتصريحات بعد قمة الناتو يمكن اعتبارها ضد تركيا، إلّا أن التعاون التركي الروسي هو عبارة عن نوع من أنواع العلاقة القائمة على أساس دائم أكثر منه تعاون في القضايا المؤقتة. وفي الوقت نفسه، يجب ألّا نقيّم تعزيز تركيا لعلاقاتها مع الناتو في إطار ذرائع للسياسة الخارجية التركية مثل "التوجه نحو الغرب". حيث تقوم تركيا بمسؤولياتها وواجباتها والتزاماتها كعضو في الناتو منذ عام 1952، وتكافح من أجل مصالح الناتو في مناطق جغرافية مختلفة، على الرغم من عدم حصول السياسة الخارجية التركية على دعم حلفاء الناتو في معظم الفترات.

وفي النتيجة، فإن تركيا ستقوم خلال الفترة الجديدة من ناحية بتطوير علاقات سياسية / عسكرية / اقتصادية مع روسيا ومواصلة العمل كوسيط في المشاكل التي تحدث في منطقتها دون الوقوع في معضلة ثنائية مثل الغرب والشرق، ومن ناحية أخرى سترفع علاقاتها مع الكيانات الغربية مثل الناتو والاتحاد الأوروبي إلى أعلى مستويات العلاقات المؤسسية. حيث تمكنت تركيا في الفترة الماضية من توفير الحلول وليس تعقيد المشاكل، بما يتماشى مع الإمكانيات التي تستمدها من قدرتها السياسية والعسكرية والتاريخية، ولديها الإرادة السياسية والسياسة الخارجية القادرة على الاستمرار في البروز وأخذ زمام المبادرة في المستقبل أيضا. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا، نائب رئيس مركز أورسام.

آفاق العلاقات التركية-العراقية في أعقاب زيارة وزير الخارجية التركي الأخيرة إلى العراق

زيد عبد الوهاب

جاءت زيارة وزير الخارجية التركي الأخيرة إلى العراق في ظل نقاش حول ملفات أمنية واقتصادية حيوية عالقة بين الطرفين تخص الحرب على إرهاب منظمة العمال وتصدير النفط عبر ميناء جيهان وتوسيع آفاق التجارة، يمكن وصف هذه الزيارة على أنها اختبار نوايا تعززها زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان المرتقبة إلى بغداد، لتثبيت قواعد علاقات ومصالح مشتركة يسعى الطرفان نحو استقرارها وديمومتها، فكلا البلدين ركنان أساسيان من أركان النظام الإقليمي اللذين يمكنهما لعب الدور الكفيل بترسيخ أمنه واستقراره.

زار وزير الخارجية التركي هاكان فيدان العراق في آب 2023 وبحث مع المسؤولين في بغداد وأربيل، العلاقات الثنائية والقضايا ذات الصلة بالطاقة ومكافحة الإرهاب وتصدير النفط وحصص العراق في مياه نهري دجلة والفرات، كما التقى الوزير فيدان عددا من الشخصيات السياسية المؤثرة من كافة المكونات العراقية الصديقة لتركيا من عرب وتركمان وكرد. ومن خلال الملفات التي بُحثت بين الجانبين يمكن وصف الزيارة أن لها أهمية استراتيجية وحيوية في

المستقبل المنظور للعلاقات العراقية-التركية، كما أن طبيعة نتائجها سيترتب عليها تحديد موعد الزيارة المرتقبة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

يصف موقع وزارة الخارجية التركية الهدف الأساس لسياسات تركيا الخارجية: "خلق وضع إقليمي ودولي يتمتع بالسلام والرخاء والاستقرار ومبني على التعاون وتطوير الطاقة البشرية سواء في تركيا أو في الدول المجاورة لها أو في المناطق الأخرى، والدخول في تحالفات وصداقات، والحفاظ على مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث. ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف فقد تبنت مبدأ تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول وعلى رأسها الدول المجاورة، والمساهمة في السلام والاستقرار والأمن والرفاه العالمي".

يحتل العراق أهمية كبيرة في فكر صانع القرار التركي اعتمادا على الجوار الجغرافي والمشتركات القيمية والمصالح المشتركة التي امتدت لقرون من الشراكات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، لذلك انطلقت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق من شعار تحقيق المصالح المشتركة على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية بما يوجه سياسات الدولتين الخارجية ويؤثر فيها، وقد تبنت تركيا في سبيل ذلك ما متاح من آليات يمكنها من بلوغ هدف سياستها الخارجية، فركزت على تحقيق المصالح الاستراتيجية الاقتصادية المشتركة والارتقاء بحجم العلاقات المتبادلة.

تَعتبر الحكومة التركية الحفاظ على وحدة العراق ثابتًا من ثوابت الأمن القومي للبلاد؛ وذلك على اعتبار أنَّ تقسيمه من الممكن أن يفتح الباب واسعًا أمام تقسيمات أخرى في المنطقة، كما إن استقرار العراق بالنسبة إلى أنقرة مكسب استراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد الاستثمار وأمن الطاقة؛ وذلك نظرًا إلى ما يملكه الطرفان من مقوِّمات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين. وقد جسد المبدأين الوزير فيدان بقوله في بغداد: "أن العراق أولويتنا في السياسة الخارجية" ووصف العراق بـ"الشريك الموثوق".

يعتبر ملف وجود منظمة العمال الكردستاني المصنفة على لائحة الإرهاب على الأراضي العراقية من أكثر الملفات حساسية وله أولوية التفاهمات في الحوارات التركية-العراقية، إذ تطالب أنقرةُ بغدادَ بتصنيف المنظمة على أنها جماعة إرهابية يمثل وجودها على الأراضي العراقية خطرا يمس أمن البلدين، وقد صرح بذلك الوزير فيدان في

أربيل، اذ قال إن بلاده ستعمل على تطهير الأراضي العراقية مما وصفه بإرهاب حزب العمال الكردستاني، وأضاف فيدان بأن إدارتَي بغداد وأربيل عازمتان على تطهير الأراضي العراقية، وأن أنقرة مستعدة لتقديم كل الدعم الممكن الإدارتين.

من الواضح أن بغداد وأربيل تتفقان مع الحكومة التركية على خطورة تنامي وجود المنظمة الإرهابية في شمال العراق ولاسيما في دهوك وسنجار والسليمانية، إلا أن إعلان ذلك من جانب بغداد قد يمثل لها حرجا وضغطاً كبيرين بسبب طبيعة التوازنات الأمنية الإقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية-الإيرانية، وطبيعة التخادم الأمني والاقتصادي الصريح بين الفصائل المسلحة الموالية لإيران ومنظمة العمال. بينما تعلن القيادة السياسية للحزب الديمقراطي الكردستاني عن موقفها الصريح من تواجد منظمة العمال على أراضي الإقليم وما يمثله ذلك من خطر على تجربته السياسية والاقتصادية وعلاقاته الإقليمية.

لم تتأثر العلاقات التركية-العراقية كثيراً بالخلافات حول بيع النفط العراقي إلى الأسواق الدولية عبر الأراضي التركية، والشكوى الذي تقدم بها العراق ضد تركيا أمام محكمة التحكيم الدولية على أساس إبرام أنقرة اتفاق بيع النفط المباشر مع حكومة إقليم كردستان العراق، وقرار المحكمة المتعلق بدفع تركيا تعويضات للعراق، حيث أوقفت تركيا فور صدور القرار تدفق النفط من العراق في 25 مارس/آذار الماضي، على اعتبار أن الخلاف الرئيسي حول تدفق النفط هو بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية العراقية، ولكنه كان أحد الملفات التي نوقشت في زيارة الوزير فيدان إلى العراق.

يمكن لتركيا أن تلعب دور الوسيط في ملف تصدير نفط إقليم كردستان بما

يحقق مصلحة مشتركة بين أنقرة وبغداد وأربيل، فخسارة العراق إيرادات تصدير النفط عبر تركيا ستؤدي إلى تداعيات مالية إحداها العجز الكبير في الميزانية في كل من حكومة إقليم كردستان وبغداد، وتداعيات ذلك على سوق النفط العالمي. ولذلك فمن مصلحة البلدين التوصل إلى حل وسط عن طريق التفاوض لتجنيب العراق سيناريو يزيد من خطر نشوب أزمة إقليمية ودولية اقتصادية وربما أمنية.

نشرت مجلة foreign policy بتاريخ 25 آب/أغسطس 2023 مقالا للكاتب Emir Gurbuz حول أزمة تصدير النفط العراقي من كردستان العراق عبر الأراضي التركية جاء فيه: "إن استمرار توقف صادرات النفط العراقي عبر تركيا ينذر بأزمات كارثية في إقليم كردستان ، تصل إلى حد الانهيار المالي والسياسي، لتطال التداعيات الحكومة المركزية في بغداد وكذلك أسواق النفط العالمية التي تشهد ارتفاعا في الأسعار، ما يبدد محاولات الكثيرين مكافحة التضخم لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة، كما أن النزاع المستمر قد يهدد بانهيار الاستثمارات الأميركية في العراق، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي للحكومة الفيدرالية العراقية، واندفاع روسيا وإيران لملء الفراغ الجيوسياسي".

إن تحول أزمة تصدير نفط العراق عبر الأراضي التركية من خلاف داخلي وإقليمي إلى أزمة إقليمية ودولية، هو أمر وارد في ظل مؤشرات التحركات الأمنية في المنطقة وعودة الحراك الشعبي السوري إلى الواجهة مجددا، فإن الحوار المباشر ما بين بغداد وأنقرة يمكنه أن يفضي إلى حل يجنب المنطقة أي انهيار اقتصادي أو تفاعل أمني.

من جانب آخر، يشكل مشروع "طريق التنمية" الذي اقترحه رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني لتأسيس بنية تحتية للنقل والتجارة تربط جنوب العراق بالحدود التركية وأوروبا، مركزا مهما من مراكز العلاقات الاقتصادية العراقية-التركية، لذلك فإن فرص تعزيز المصالح الاقتصادية لتركيا والعراق من خلال ربط أي جهود لتصدير النفط أو تنفيذ مشروع طريق التنمية بزيادة الصادرات التركية إلى العراق، سيساعد تركيا على توسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية في العراق وخارجه، إلى جانب سهولة الوصول إلى الأسواق في دول الخليج.

تطلب بغداد من أنقرة في ملف المياه إطلاق المزيد من مياه نهري دجلة والفرات، في ظل حالة الجفاف التي ضربت العراق وأدت إلى هبوط منسوب مياه النهرين وجفاف العديد من الأهوار وهجرة الفلاحين من قراهم إلى المدن، الأمر الذي أخل بالثروات الزراعية والسمكية يضع العراق على أعتاب أزمة كبرى. تفاعلت أنقرة مع طلب بغداد زيادة الإطلاقات المائية وارتفعت مناسب النهرين، ولكن لمصلحة البلدين فإن التوصل إلى اتفاق شراكة مياه بينهما ينص على حقوق ومصالح الطرفين فيه ضمان استقرار العلاقات التركية-العراقية لأمد طويل.

يمكن وصف زيارة وزير الخارجية التركي الأخيرة إلى العراق في ظل نقاش حول ملفات أمنية واقتصادية حيوية عالقة بين الطرفين تخص الحرب على إرهاب منظمة العمال وتصدير النفط عبر ميناء جيهان وتوسيع آفاق التجارة، على أنها اختبار نوايا تعززها زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان المرتقبة إلى بغداد، لتثبيت قواعد علاقات ومصالح مشتركة يسعى الطرفان نحو استقرارها وديمومتها، فكلا البلدين ركنان أساسيان من أركان النظام الإقليمي اللذين يمكنهما لعب الدور الكفيل بترسيخ أمنه واستقراره. ■

زيد عبدالوهاب: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.

العلاقات الأمريكية الإماراتية في ظل تنافس القوى العالمية

تامر خاشقجي

إن نهجي السياسة الخارجية للولايات المتحدة والإمارات اللذين يبدوان أنهما متوافقان مع بعضهما البعض للوهلة الأولى، يتواجهان في منطقتي توتر، أحدهما الأمن والأخرى الاقتصاد. حيث ان الإمارات شأنها شأن الأنظمة الأخرى الموالية للولايات المتحدة في المنطقة، تعتبر أن واشنطن هي الجهة الرئيسة التي توفر الأمن لها في المنطقة. لكن بعض التطورات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة تدفع الإمارات إلى مراجعة الخدمات الأمنية التي توفرها لها الولايات المتحدة.

حددت إدارة جو بايدن في وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي نشرتها، أنها ستركز سياستها الخارجية على التنافس مع لاعبين عالميين مثل روسيا والصين، وبالتوازي مع هذه السياسة ستكون هناك محاولة للمساهمة في إنشاء كيانات مستقرة نسبيا في الشرق الأوسط بصورة لا تسبب أي مشاكل لها، ومن ناحية أخرى، إدارة بايدن تحاول تأسيس نظام تحالف موالٍ للولايات المتحدة يعمل على منع القوى العالمية من وضع نفوذها في المنطقة. وفي الوقت الذي تعتبر فيه هذه السياسة المكونة من جزأين على أنها مكمل للاستراتيجية العالمية التي تتبعها، إلّا أنها تثير علامات استفهام مهمة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. هذا المقال الذي يعتمد على هذه الفرضية، سيناقش التوترات التي

خلقتها سياسة إدارة بايدن في الشرق الأوسط في علاقاتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر أحد الحلفاء التقليدين الرئيسين للولايات المتحدة في المنطقة.

التعاون الجزئي بين البلدين

يبدو أن السياسة المكونة من جزأين التي تنتهجها إدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط متوافقة مع السياسات الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. في الحقيقة، اتبعت دولة الإمارات سياسة متشددة في سوريا واليمن لفترة لكنها لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة في هذه الحروب الأهلية، لتتحول مؤخرا إلى فهم أكثر اعتدالا للسياسة الخارجية وبدأت تركز على أن تكون فاعلا اقتصاديا فعّالا في المنطقة. لذلك، وفي هذا الإطار، فإن انتهاء الحروب والصراعات السياسية في المنطقة وخلق بيئة مستقرة، سيساهم بشكل فعال في الحصول على العائد الاقتصادي الذي تتوقعه الإمارات من استثماراتها في السياحة والتكنولوجيا والمجالات الأخرى. لذلك، فإن الخطوات الدبلوماسية التي تتبعها الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة مثل إنهاء الحرب الأهلية في اليمن واستئناف المفاوضات مع إيران، هي أيضا تطورات إيجابية ستصب في صالح الإمارات. وفي هذا الصدد، فإن الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر أكثر تصميما من الولايات المتحدة فيما يتعلق بإنهاء الصراعات السياسية في المنطقة وإعادة الاستقرار، كانت الفاعل الرئيس في عملية التطبيع مع إسرائيل بقيادة أمريكية، والتي تعرضت بسببها إلى انتقادات شديدة في المجتمعات الإسلامية. وإضافة إلى ذلك، كان لدولة الإمارات العربية المتحدة دور فعال في تطبيع العلاقات مع سوريا وعودة نظام بشار الأسد إلى جامعة الدول العربية، متجاوزة بذلك محاولات الولايات المتحدة إنهاء الصراعات السياسية في المنطقة.

إن من نقاط الانسجام بين البلدين في الفترة الأخيرة هي قضية إنتاج النفط، وهي المسألة البارزة الأخرى في علاقات الولايات المتحدة مع الفاعلين الإقليميين. حيث تحاول إدارة بايدن خفض أسعار النفط من خلال زيادة إنتاج النفط على المستوى العالمي، حيث أثرت الزيادة في أسعار النفط بشكل سلبي على الأسواق العالمية، ونظرا لأن روسيا منتج نفط مهم فقد زادت من عائداتها النفطية ولم تتأثر بالقدر المتوقع من العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية. إلا أن قرار دول أوبك + التي تحدد إنتاج النفط العالمي، فيما يتعلق بخفض العرض النفطي بدلا من زيادته، يتعارض مع سياسة إدارة بايدن. وفي الوقت الذي

لم تؤيد فيه المملكة العربية السعودية التي تعتبر أقرب حلفاء الولايات المتحدة، قرار زيادة المعروض النفطي، تحركت دولة الإمارات بما يتماشى مع مطالب الولايات المتحدة خلال اجتماع أوبك، لكنها اضطرت للخضوع لقرار الأغلبية بخفض إمدادات النفط.

لذلك، فإن التعاون بين البلدين المستمر منذ سنوات طويلة ما زال متواصلا، كما يتضح من قضايا إرساء الاستقرار في المنطقة وتنظيم أسعار النفط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام الولايات المتحدة بتقليص وجودها العسكري في المنطقة وتحويل تركيزها الاستراتيجي إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وذهاب الجهات الفاعلة الرئيسية مثل روسيا والصين إلى فتح مساحات أكبر لها في الشرق الأوسط، يدفع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى مراجعة حساباتها السياسية. ويمكن ملاحظة هذا الوضع بشكل واضح في علاقات الإمارات مع الجهات الفاعلة العالمية المهمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

التوترات في علاقات البلدين

إن نهجي السياسة الخارجية للولايات المتحدة والإمارات اللذين يبدوان أنهما متوافقان مع بعضهما البعض للوهلة الأولى، يتواجهان في منطقتي توتر، أحدهما الأمن والأخرى الاقتصاد. حيث ان الإمارات شأنها شأن الأنظمة الأخرى الموالية للولايات المتحدة في المنطقة، تعتبر أن واشنطن هي الجهة الرئيسة التي توفر الأمن لها في المنطقة. لكن بعض التطورات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة تدفع الإمارات إلى مراجعة الخدمات الأمنية التي توفرها لها الولايات المتحدة. أول هذه الأمور أن الولايات المتحدة لم تقدم رد فعل مرضيا على الهجمات الصاروخية التي نفذها الحوثيون على دبي عام 2022. ثانيا، على الرغم من وجود القوة البحرية التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة لضمان أمن الخليج، إلّا أن إيران احتجزت ناقلة نفط الشهر الماضي كان من المفترض أن تتجه إلى ميناء الإمارات. وعند تقييم هذا الوضع جنبا إلى جنب مع الطرح الأمريكي الذي يركز على التنافس مع الصين على المستوى العالمي ووضع منطقة الشرق الأوسط في الأولوية الثانية، يمكننا أن نرى ضرورة مراجعة الإمارات لسياساتها الأمنية الحالية. لأن كل هذه التطورات الملموسة تثير علامات استفهام مهمة حول مدى تصميم الولايات المتحدة أو ما يمكن أن تكون عليه في ضمان أمن الإمارات العربية المتحدة. وانعكاسا لعلامات الاستفهام هذه، أعلنت الإمارات الشهر الماضي انسحابها من القوة البحرية التي تقودها الولايات المتحدة.

أما مجال التوتر الثاني المهم بين البلدين فهو المجال الاقتصادي. وكما ذكرنا سابقا، أن الإمارات طورت مؤخرا سياسة خارجية موجهة نحو الاقتصاد. وتبدو هذه السياسة متوافقة مع السياسة الخارجية الأمريكية التي تعطي الأولوية للاستقرار في المنطقة، لكن هذه السياسة الإماراتية تتعارض مع استراتيجيات الولايات المتحدة فيما يتعلق بتأسيس تحالف موالٍ لها في المنطقة والتركيز على منافسة القوى العظمى على المستوى العالمي، وهو المرحلة الثانية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المنطقة. لأن هذه السياسة الخارجية الموجهة نحو الاقتصاد التي تتبعها، تجعل من الضروري لدولة الإمارات أن تتجاوز

حدود نظام التحالف الذي تقترحه الولايات المتحدة. ويمكن ملاحظة أمثلة ملموسة على هذا الوضع في علاقات الإمارات مع روسيا والصين.

لم تكن الإمارات منخرطة بشكل مباشر في الكتلة المعارضة التي شكلتها الولايات المتحدة ضد روسيا على المستوى العالمي، وذلك نظرا للعلاقات الاقتصادية التي تربط الإمارات مع روسيا. بل على العكس من ذلك، لم تشارك الإمارات في العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الروس، وعلى الرغم من هذه العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة، إلّا أن التجارة بين الإمارات وروسيا تضاعفت في العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأثرياء الروس الذين تم تقييد إمكانياتهم الاستثمارية على المستوى

العالمي بسبب الحرب، يستخدمون الإمارات العربية المتحدة كجنة للاستثمار والسياحة. وهذا الموقف يدفع الولايات المتحدة إلى انتقاد الإمارات بشأن غسيل الأموال. وعلاوة على ذلك، وضعت الولايات المتحدة دولة الإمارات في قائمة "الدول المركز عليه" من حيث مراقبة تنفيذ العقوبات، حتى أنها أدرجت شركتين إماراتيتين في "القائمة السوداء" في أبريل/ نيسان لانتهاكهما العقوبات المفروضة على روسيا. وإضافة لكل ذلك، امتنعت الإمارات مع الهند والصين عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا، وأوضحت بذلك أنها لا تدعم السياسة الأمريكية تجاه روسيا على المستوى العالمي.

ولأسباب مشابهة، هناك مجال توتر آخر بين البلدين وهو توطيد علاقات الإمارات مع الصين. حيث تشهد العلاقات التجارية بين الصين والإمارات نموا يوما بعد يوم، ووصل حجم التبادل التجاري إلى مستوى 50 مليار دولار لتصبح الإمارات أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك, فإن دولة الإمارات التي تريد أن تجعل من البلاد جنة تكنولوجية, تعد في الفترة الأخيرة من أهم زبائن التكنولوجيا العالية التي تطورها الصين. وعلى الرغم من التحذيرات الأمنية الأمريكية, إلّا أن الإمارات تصر على استخدام تقنية الجيل الخامس (G5) الصينية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال الشريك التجاري الأكبر للإمارات في شراء الأسلحة، إلا أن الولايات المتحدة قررت وقف مفاوضات بيع طائرات أف-35 إلى الإمارات في عام2021، بسبب إصرار أبو ظبي على تقنيات الاتصالات الصينية. وبعد هذا القرار، بدلا من تراجع الإمارات في علاقاتها مع الصين، أثبتت الإمارات أهمية علاقاتها التجارية مع الصين من خلال شراء طائرات حربية منها. وفي الوقت الذي تحاول فيه الصين خلق مساحة أكبر لنفسها في الشرق الأوسط، أصبحت الإمارات العربية المتحدة بوابة الصين إلى المنطقة. لذلك، فإن هذا الوضع يمثل مشكلة مهمة من حيث استراتيجية الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتنافس مع الصين على المستويين العالمي والإقليمي.

وفي النتيجة، فإن الخيارات السياسية التي اتخذتها الولايات المتحدة على المستوى العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط، تجلب معها بعض المشاكل في علاقاتها مع حلفائها المهمين في المنطقة. لكن الإمارات التي تعد من بين هؤلاء الحلفاء، تطمح في بأن تكون مركزا سياحيا وتجاريا في المنطقة، وهذا يفرض عليها ضرورة تطوير علاقات جيدة مع كل الفاعلين العالميين والإقليميين لتحقيق هذا الطموح، وهذا يتناقض مع سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتنافس مع القوى العالمية مثل روسيا والصين. لذلك، إذا أرادت الولايات المتحدة إبقاء دولة الإمارات ضمن نظام تحالفها في المنطقة، فإنها تحتاج إلى مراجعة سياساتها العالمية والإقليمية لتشمل رغبات وطموح هذا البلد. ■

تامر خاشقجي: أكاديمي وباحث تركي، أستاذ مساعد دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة اسكيشهير عثمان غازي.

انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان: مرشحون جدد وتوازنات مختلفة

توبا يلديز

عند تحليل النقطة التي وصلت إليها عملية انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان، والتي بدأت في 29 سبتمبر/ أيلول 2022، يمكن القول إن ما زال هناك طريق طويل حتى يتم انتخاب رئيس جديد في هذا البلد. وعلى الرغم من أن التكهنات بشأن أسماء المرشحين الأوفر حظاً باتت واضحة، إلا أنه ينبغي القول إن السباق على الترشح لم ينته بعد، ناهيك عن بدء سباق الترشح على منصب رئيس الوزراء في لبنان.

انعقد مجلس النواب اللبناني في 14 يونيو/ حزيران 2022، للمرة الثانية عشرة من أجل انتخاب رئيس جديد للبلاد. ولكن لم يتمكن أحد من المرشحين من الحصول على أصوات كافية ليصبح رئيسا في الجولة الأولى التي برز فيها أربعة أسماء مختلفة. كما أن عدم تحقيق أي تقدم ملموس في العملية الانتخابية الجارية منذ سبتمبر 2022 يؤكد بالفعل أن الجلسة الثالثة عشرة التي تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى، لن تسفر عن أي نتائج أيضا. وإضافة إلى ذلك، فإن التطورات الجارية في لبنان والمنطقة خلال هذه المرحلة، فضلا عن ظهور مرشحين جدد في السباق الرئاسي، تتسبب في تشكيل توازنات مختلفة وإعادة تشكيل الديناميّات السياسية في لبنان وفق هذه التوازنات الجديدة. وبسبب هذه الديناميّات الجديدة الناشئة، يجب تناول خرائط الطريق المرسومة للانتخابات اللبنانية من خلال المرشحين وإمكاناتهم السياسية.

المرشحون الجدد والتحركات السياسية

إن من النقاط اللافتة للنظر في المرحلة التي بدأت في 29 سبتمبر/ أيلول 2022 لانتخاب الرئيس الرابع عشر في لبنان, هي تغير المرشحين الرسميين وغير الرسميين قبل وخلال العملية الانتخابية. يشار إلى أن هناك أجواء انتخابية كانت قبل بدء الجلسات الانتخابية في مجلس النواب مع ترشّح زعيم التيار الوطني الحر جبران باسيل وزعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع. إلّا أن هذه الأجواء الانتخابية زالت عندما ترك ميشال عون منصبه في 31 أكتوبر/ تشرين أول 2022, وبدأ ظهور مرشحين مختلفين في جلسات مجلس النواب. وفي هذا السياق, ورغم أن سمير جعجع كان أقوى زعيم ماروني في مجلس النواب بحصوله على مقاعد أكثر من منافسه جبران باسيل في الانتخابات العامة اللبنانية التي جرت في 15 مايو/ أيار 2022, إلّا أنه لم يفضل الترشح رسميا لمنصب الرئاسة. ومن بين العوامل التي حالت دون ترشح سمير جعجع، هو التطورات السياسية التي جرت في البلاد منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة في عام 2016، فضلا عن تغير التحالفات السياسية. وفي هذه الفترة، يتابع سمير جعجع المرحلة الانتخابية عن بعد، رغم أنه كان يعتبر نفسه "مرشحا طبيعيا"، وذلك لأن دعوته للمعارضة المارونية في لبنان من أجل دعمهم له لم تلقَ الصدى الذي كان ينتظره. كما أن جعجع الذي لم يتمكن من الحصول على دعم صريح من الكنيسة المارونية، توقف عن التحدث عن ترشحه للرئاسة. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن جبران باسيل المنافس السياسي لسمير جعجع قد أدرك الفراغ الذي يعيش فيه جعجع وبدأ يتحرك وفق هذا السياق. من ناحية أخرى، أدى تصدّع التحالف بين جبران باسيل وحزب الله والعقوبات الأمريكية وضعف التيار الوطني الحر في مجلس النواب جراء خسارته عدد كبير من المقاعد في الانتخابات العامة، إلى زيادة التوقعات في البلاد بأن جبران باسيل لن يكون الرئيس الجديد في لبنان. وأمام هذه التطورات، يتجنب سمير جعجع أيضا الخوض في مسألة الترشّح وبدأ في التحرك السياسي من خلال مرشحين آخرين.

من ناحية أخرى، يجب القول إن التنافس على الترشح بين سمير جعجع وجبران باسيل قد تطور إلى نقطة مختلفة، حيث وقف كلا الاسمين في صف واحد ضد مرشح حزب الله سليمان فرنجية. وبعد أن انسحب ميشال معوض الذي ترشح

للرئاسة خلال الجلسات الإحدى عشر الأولى لكنه لم يستطع الحصول على العدد المطلوب من الأصوات، وأعلن أنه سيدعم جهاد أزعور الذي ترشح للرئاسة بشكل مفاجئ، أعلن جبران باسيل أيضا أنهم سيقفون إلى جانب أزعور. وبعد قيام باسيل بهذه الخطوة، اتجهت الأنظار إلى سمير جعجع الذي كان من المتوقع أن يقف مع أزعور ضد فرنجية. ولم يخيب جعجع التوقعات، حيث أعلن في نهاية مايو/ أيار أنهم سيدعمون جهاد أزعور في ترشحه لمنصب رئاسة البلاد، وأنه سيلتقي مع باسيل ضد حزب الله، ولكن ليس من الصعب التكهن بأن سمير جعجع سيبقى بعيدا عن اتفاق معراب جديد في هذه المرحلة. وفي الحقيقة، بعد اتفاق معراب الذي أبرمه مع ميشال عون في عام 2016، أعلن جعجع انسحابه من الترشح للرئاسة ودعم عون في الانتخابات، ولكن هذا الانسحاب تسبب في تهميش سمير جعجع والقوات اللبنانية، وازدادت العداوة بين جعجع وعون خلال السنوات الست الأخيرة، وفقد الاتفاق صلاحيته عمليا. وعلى الرغم من أن رد الفعل الأول على اتفاق معراب جاء من جبهة باسيل، إلا أن سمير جعجع أيضا تخلى عمليا عن شراكته السياسية مع التيار الوطني الحر. لذلك من ناحية سمير جعجع، يبدو أن جهاد أزعور هو أفضل بديل لفرنجية في الوقت الحالي، لكن هذا الدعم لن يكون له تأثير على التنافس المستمر بين جعجع وباسيل.

كان النائب المستقل زياد بارود أحد الأسماء البارزة بين المرشحين منذ نوفمبر/ تشرين الثاني. وعلى الرغم من أن بارود الذي تم طرح اسمه كمرشح محتمل في الانتخابات الرئاسية عام 2016, قد وُصف بأنه المرشح الأكثر موثوقية في استطلاعات الرأي في ذلك الوقت, إلا أنه لم يتمكن من تحقيق النجاح السياسي اللازم في العملية الانتخابية. وكان زياد بارود قد شغل منصب وزير الداخلية في حكومتي فؤاد السنيورة وسعد الحريري, وقام بمبادرة تعتبر بالغة الأهمية للبنان في عام 2009 حيث ألغى الالتزام بتحديد الدين/ الطائفة في السجلات المدنية وجميع السجلات الرسمية الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه المقاربات الليبرالية وإجراءات المساواة التي قام بها بارود زادت من شعبيته الاجتماعية, إلا أنها لم تلقَ الصدى المطلوب في مجلس النواب. لذلك, يبدو من غير المرجح أن يحصل بارود على عدد الأصوات التي يريدها في الانتخابات في الفترة الحالية. وضعف هذا الاحتمال هو أيضا نابع من تأثير الفراغ السني جراء انسحاب سعد الحريري. ولهذا السبب, فإن عدم وجود دعم سياسي قوي لبارود الذي حصل على 7 أصوات في الجلسة الأخيرة التي عقدت في14 يونيو/ حزيران، يعتبر أيضا أحد الأسباب التي تقلل من احتمالية فوزه بالرئاسة.

برز على الواجهة اسم قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون كأكثر الشخصيات التي تم تداولها لمنصب الرئاسة في مرحلة الانتخابات، بعد باسيل وجعجع. حيث ظهر عون في فترة قصيرة كبديل جيد لمنصب رئاسة البلاد، وحصل على دعم من قطر وفرنسا في هذا السياق، وأصبح ذلك أكثر وضوحا بعد دعوته إلى قطر في الأشهر الماضية. وازدادت فرصة عون المقرب للولايات المتحدة بسبب توفير الدعم الدولي، ولكن لو أخذنا بعين الاعتبار أن العوامل التي توجّه السياسة الداخلية لها أهمية بقدر الديناميّات الخارجية، سيتضح لنا أن فرص عون في الفوز بانتخابات الرئاسة كما يبدو ليست عالية. وعلى الرغم من كون جوزيف عون من خلفية عسكرية مثل رؤساء لبنان السابقين وهذا يزيد من احتمالية فوزه بالانتخابات، إلا أن جوزيف عون لم يستطع الحصول على دعم من جبران باسيل وسمير جعجع، والأهم من ذلك أنه يعارض حزب الله. ومن الواضح في هذا الصدد، أن حسن نصر الله لا يريد أن يرى رئيسا يتصارع مع عون أي "محور المقاومة"، في هذه المرحلة التي يتم فيها طرح مشروعية سلاح حزب الله بشكل مستمر والتي تشهد أيضا تصاعد التوتر بين الجيش اللبناني وحزب الله. لهذا السبب، فإن فوز جوزيف عون الذي أعلن ترشيحه رسميا للرئاسة وشارك في الجلسة الثانية عشرة وحصل على صوت واحد، ومن المتوقع أن يزداد عدد أصواته في الجلسات التالية، أيضاً يبدو احتمال فوزه ضعيفا.

التساؤلات (المشاكل) حول عملية الترشح

بدأت تظهر الأسئلة حول خارطة الطريق للمرشحين البارزين والعوامل الكامنة وراء الدعم الذي تلقوه، وذلك مع انعقاد الجلسة في 14 يونيو/ حزيران. وفي هذه المرحلة, وبعد إعلان دعم جبران باسيل وسمير جعجع, ظهرت بعض التحليلات حول الأسباب التي جمعت المعارضة المارونية تحت اسم جهاد أزعور. جدير

بالذكر أن أزعور الذي حصل على 59 صوتا وتفوق على منافسه سليمان فرنجية في جلسة 14 يونيو/ حزيران, لا يعتبر مرشحا قويا ضد فرنجية وحزب الله فحسب, بل يراد أيضا إبراز الهوية السياسية والأكاديمية لأزعور. وعلى الرغم من استقالته المؤقتة من منصب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي, إلّا أن خبرته السياسية تعود إلى عمله كوزير للمالية في حكومة فؤاد سنيورة في الفترة بين عامي 2005-2008. وهناك اعتقاد أن جهاد أزعور, في حال انتخابه لمنصب الرئاسة في هذه المرحلة, سينتهج سياسة فاعلة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة للحصول على المساعدة من صندوق النقد الدولي البالغة 3 مليارات دولار، والتي من شأنها إخراج لبنان من الكساد الاقتصادي. ومن اللافت للنظر أن جهاد أزعور صرح أن لديه خطة إنقاذ، في الوقت الذي لم يقدم فيه المرشحون الآخرون أي حزمة إصلاحات حتى الآن. لذلك، هناك رغبة في إعطاء انطباع بإيلاء أهمية لمشاكل لبنان الاقتصادية التي لم تطرح على جدول الأعمال من قبل على الجبهة المارونية، من خلال جهاد أزعور. من ناحية أخرى، هناك نقاط يتم تقديمها بأنها تمثل أفضلية لجهاد أزعور وهي تزايد دعوات المصالحة وتصريحات أزعور بأنه لا يحبذ الصراعات، وكون جهاد أزعور مثل زياد بارود مرشحا مستقلا وليس له أي صلة بأي حزب سياسي. وإضافة إلى ذلك، فإن احتمالات نجاح كلا المرشحين تبدو منخفضة، لأن من الواضح أن السياسة في لبنان لا تعتمد على إقامة علاقات محايدة أو بعيدة. وعلى الرغم من أن جوزيف عون ليس لديه أي خلفية سياسية، إلا أن هناك تطلعا كبيرا بين أعضاء الجيش بأنه سيكون قادرا على تعزيز قدرات الجيش في حال توليه رئاسة البلاد. لكن عدم وجود توقعات حول كيفية تعامل عون مع الأزمات المحتملة مع حزب الله سيؤدي إلى تصاعد حالة عدم الاستقرار وهو يحتاج إلى دعم داخلي وخارجي أكثر وضوحا فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية.

عند تحليل النقطة التي وصلت إليها عملية انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان، والتي بدأت في 29 سبتمبر/ أيلول 2022, يمكن القول إن ما زال هناك طريق طويل حتى يتم انتخاب رئيس جديد في هذا البلد. وعلى الرغم من أن التكهنات بشأن أسماء المرشحين الأوفر حظاً باتت واضحة, إلا أنه ينبغي القول إن السباق على الترشح لم ينته بعد, ناهيك عن بدء سباق الترشح على منصب رئيس الوزراء في لبنان. وعلى الرغم من انخفاض الحماس السياسي بشأن الانتخابات الرئاسية والذي بدأ بين سمير جعجع وجبران باسيل في المرحلة التي سبقت انتخابات 15 مايو/ أيار، إلّا أن من المرجح في الوقت الحالي، أن كلا الاسمين سيبرزان في الواجهة مرة أخرى في المستقبل وأنهما سيكونان قادرين على تقديم ترشيحهما. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن المناخ السياسي المتوقع ليس جاهزا لكلا الزعيمين بعد، فليس من الصعب التوقع بأن جلسات مجلس النواب ستستمر في هذا الصدد لفترة. وإضافة إلى ذلك، ليس من المعروف كم من الوقت يمكن للبنان أن يمضي في لعبة الترشح هذه. لذلك، هناك حاجة لمرشحين حقيقيين وعقد جلسات حقيقية في أسرع وقت ممكن. ■

توبا يلديز: أكاديمية وباحثة من تركيا, أستاذة مشاركة دكتورة في جامعة إسطنبول.

مقابلة

الدكتور رولاند مارشال الأكاديمي والباحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي:

"أزمة النيجر تختلف كثيراً عن أزمات السودان وليبيا من منظور القوى العظمى والإقليمية"

عبد النور تومي

من المؤكد أن عالم اليوم مختلف تمامًا عما كنا عليه في 11 سبتمبر 2001. ومن المؤكد أننا ندخل في نظام متعدد الأقطاب حيث يكون لدى أفريقيا مجال أكبر بكثير لتصميم دبلوماسيتها الخاصة وتكون قادرة على العمل مع شركاء متعددين في نفس الوقت.

أورسام: في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية المضطربة، أدى الصراع المستمر على السلطة في النيجر إلى جعل مقاربة الانقلابات العسكرية في المنطقة برمتها مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والأمني من ناحية، وبتعثر الازدهار الاقتصادي في هذه المنطقة من ناحية أخرى، أم أن هناك عوامل أخرى يتجاهلها المرء؟

الدكتور رولاند مارشال: نعم، ينبغي النظر في عدم الاستقرار السياسي والأمني من جهة، والأزمة الاقتصادية من جهة أخرى. ويتأثر نمو الفوارق الاجتماعية في تلك البلدان بالانقلابات العسكرية. ولكنني أعتقد أن ما حدث في النيجر أثار قضايا أخرى. أعتقد أنه يمكن ذكر ثلاث منها. الأولى هو الاستثمار

من هو رولاند مارشال؟

الدكتور رولاند مارشال هو عالم اجتماع في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي CNRS، كذلك هو يعمل كباحث زميل في مركز الدراسات الدولية للعلوم السياسية في باريس CERI منذ عام 1997. ركزت معظم مؤلفات وأبحاث ومقالات رولاند مارشال على تحليل الحروب الأهلية في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وخاصة في علاقة تلك الصراعات بتكوين الدولة.

غير المتوازن من قبل الجهات الفاعلة الدولية في جيوش تلك البلدان، مقارنة بالمجالات الأخرى، حيث تم تخصيص أموال أكثر بكثير لتدريب وإصلاح وتزويد جيوش تلك البلدان بأنظمة الأسلحة. ولم يتم بذل الكثير لإصلاح العديد من الأنظمة الاقتصادية لتلك البلدان التي كان من شأنها أن تؤدي إلى تحسن اقتصادي لقطاعات مختلفة من السكان. والقضية الثانية هو أن الجيش، في تلك البلدان، كما هو الحال في أي بلد آخر، هو لاعب اجتماعي معقد، وهذا ما شهدناه منذ التدخل العسكري الفرنسي الواسع في هذه المنطقة عام 2012، والانقلاب الأول في مالي حتى الانقلاب الأخير في النيجر. ما أود أن أقوله ان التناقضات الاجتماعية، والتناقضات بين الأجيال داخل الجيش نفسه، توفر المجال للقادة العسكريين للقيام بالانقلابات. ومع كل أنواع التطورات، نرى في الديناميكيات "البريتورية"، مثل الحاجة إلى الحفاظ على وحدة الجيش، فضلًا عن هذه التوترات بين الضباط الشباب وكبار الضباط. وربما تكون القضية الثالثة التي يجب أخذها في الاعتبار مرتبطًة بالتعاون بين الجهات الدولية والضباط العسكريين المحليين. هناك شيء ينبغي أن يكون تحت التحليل للتأكد من أن الانتقادات التي أثارها العسكريون الأفارقة بشأن رفض نهج الوصاية التي يفرضها المستشارين والمدربين الفرنسيين أو الأوروبيين أو الأمريكيين مبنية على بعض الأدلة القوية التي لا تمثل مجرد إعادة كتابة للتاريخ.

أورسام: تجادل فرنسا ودول غربية أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، بأن وجودها في منطقة الساحل الأفريقي يهدف إلى محاربة الجماعات الإرهابية المسلحة. هل لا تزال هذه الحجة صالحة بالنسبة للسكان المحليين والجيل الجديد من النخبة العسكرية والسياسية والمجتمع المدني؟

الدكتور رولاند مارشال: ردا على هذا السؤال، نعلم انه صحيح بأن القوات الفرنسية ذهبت إلى مالي لمحاربة الجماعات الإرهابية المسلحة. وكانت المشكلة هي أنه بعد أشهر من النجاح الكبير، قررت فرنسا البقاء في إطار عملية "باركان" وواصلت قتال الجماعات الإرهابية إلى حد كبير. لكن انعدام الأمن اتسع في عامي 2013 و2014, ووقع معظم القتال في شمال مالي فيما أسماه الطوارق الانفصاليون منطقة "أزواد". ولكن بعد ذلك, في عامي 2016 و2017, أصبح من الواضح جدًا أن الكثير من الأمور كانت تحدث في وسط مالي ولم تكن القوات الفرنسية مهتمة بذلك. لذلك، أود أن أقول إن لدينا تناقضًا بين التصريحات التي أدلت بها الدولة الفرنسية حول نجاحاتها في محاربة الجماعات الإرهابية، وذلك في الغالب عن طريق قتل قادة تلك الجماعات، وهو ما تصادف أن يكون صحيحًا، ثم تزايد انعدام الأمن الذي امتد إلى ما هو أبعد من المناطق المتضررة، منذ بداية عام 2013. وطبعاً أصبح السؤال الأول للرأي العام في مالي ودول الساحل: ماذا يفعل الفرنسيون؟ ولماذا هم غير قادرين على محاربة الجماعات الإرهابية كما كانوا يفعلون في وقت سابق؟ فهل يعني ذلك أن لديهم مصالح أخرى ويريدون البقاء في البلاد للتأثير على السياسة المحلية؟ والسؤال الثاني الذي أثير هو: حسنًا،

إذا كانت تلك القوات غير قادرة على تحقيق هدفها المتمثل في التخلص من الجماعة الإرهابية، فمن الذي يجب أن نتعامل معه والذي يمكن أن يساعدنا؟ ولا ينبغي لنا أن ننكر حقيقة أنه بالنسبة لجزء كبير من الرأي العام المالي، وقعوا في حب روسيا. كان الأمر مجرد أن الناس في تلك المنطقة كانوا يقولون: حسنًا، إذا كانت الأمم المتحدة غير قادرة على مساعدتنا، والفرنسيون فشلوا في ذلك أيضاً ربما لأنهم لم يرغبوا في القتال معنا بجدية، لذا ربما إذا جربنا الروس، فإن الروس سيفعلون ما هو أفضل. وهذا بالتأكيد نقاش جارٍ بين كثير من الناس في منطقة الساحل وجنوب الصحراء الأفريقية.

أورسام: هناك ظاهرة نفسية بين السكان المحليين في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، لإظهار مشاعر معادية لفرنسا، ودعم الانقلابات العسكرية في مالي وغينيا وبوركينا فاسو، والآن في النيجر. ما هو رأيك في هذا؟

الدكتور رولاند مارشال: إن هذا التقريع المناهض لفرنسا له تاريخ أطول بكثير من الأزمة في مالي وغينيا وبوركينا فاسو والنيجر. أولاً، ينبغي لنا أن نصحح التعبير، لأن هذا التعبير تم صياغته من قبل السياسيين الفرنسيين، وإلى حد ما تم صياغته بشكل خاطئ، لأن هذا الشعور ليس ضد المواطنين الفرنسيين. ويقيم المواطنون الفرنسيون في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وليس لديهم مشاكل محددة مع السكان المحليين لأنهم فرنسيون. والسؤال السياسي هنا: ماذا كانت تفعل فرنسا في تلك البلدان طوال الوقت؟ وقد يكون هذا

انعكاسًا لتأثير الاستعمار. قد يكون السبب هو أن فرنسا كانت انتهازية للغاية في دعمها أو معارضتها للحكام الذين كانوا قريبين من مصلحتها، أو حتى هؤلاء الذين ليسوا قريبين من مصلحتها. وكذلك تعثر جهود فرنسا لإصلاح أوضاع العملة الأفريقية "فرنك الوسط الأفريقي CFA"، فضلاً عن سياسة فرنسا في منح التأشيرة للأفارقة، والتي تمثل إلى حد كبير جزءًا من السياسة الأوروبية ضد الهجرات الأفريقية إلى الاتحاد الأوروبي. لذا فإن تلك الانتقادات، بعضها يرتكز تمامًا على التحليل الذي يمكن أن يكون مقبولًا تمامًا، والبعض الآخر أكثر عاطفية للغاية، وربما يتم إعادة صياغته بفضل بعض الدعم الخارجي، مثل روسيا. هذه في الواقع أعماق لا تتعلق فقط بالتدخل العسكري الحالي في منطقة الساحل، رغم أن هذا بالتأكيد مثال جيد جدًا على عيوب السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل أو تجاه إفريقيا. سكان تلك الدول يتساءلون باستمرار؛ ما نوع الدولة التي ورثناها من الاستعمار؟ ما هو نوع السيادة التي نتمتع بها عندما تكون أموالنا لا تزال أموالاً موروثة من حقبة الاستعمار؟ ولماذا تتمتع فرنسا بقدر كبير من النفوذ على سياساتنا المحلية؟ في حين أن الشركاء الدوليين الآخرين، بما في ذلك الصين وتركيا، أكثر بعداً عن السياسة المحلية أو يبدون وكأنهم كذلك. ولذلك فقد قام الساسة الفرنسيون بأمرين بشكل أساس لمواجهة هذه المجموعة من الانتقادات، بعضها

مشروع للغاية، والبعض الآخر أكثر إثارة للنقاش، وذلك من خلال القيام بأمرين. أولاً، كما قلت، فإن تأطير المناقشة بمشاعر معادية لفرنسا أو تقريعها ليس صحيحاً. إن سياسة الدولة الفرنسية هي التي على المحك إلى حد كبير. والهدف الثاني هو التأكيد، أو أود أن أقول المبالغة في التأكيد على هذه المعلومات التي تمارسها بشكل خاص روسيا أو عناصر فاغنر. وهذا العنصر الأخير صحيح للغاية، لكنه لا يفسر الكثير مما يدور في النقاش العام في تلك البلدان.

أورسام: هل تختلف أزمة النيجر عن أزمات السودان وليبيا بالنسبة للقوى العظمى والإقليمية؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو الاختلاف؟

الدكتور رولاند مارشال: تختلف النيجر كثيرًا عن السودان وليبيا من منظور القوة العظمى والإقليمية. أولاً، من حيث التوقيت، الأزمة في السودان بدأت في عام 2019 وارتبطت الأزمة في ليبيا بالربيع العربي عام 2011. والطريقة التي لعبت بها روسيا بشكل ملحوظ في تلك الأزمات كانت مختلفة تمامًا عما تفعله روسيا اليوم في النيجر. بالمناسبة, في النيجر, يعد الانقلاب مختلفًا تمامًا مقارنة بانقلابات مالي وبوركينا فاسو, لأن هذا الانقلاب ليس له أجندة سياسية واضحة. فهو نشأ بسبب خلافات قوية داخل الحرس الرئاسي, وهنالك حالة من عدم اليقين أيضاً حول انقلاب النيجر, وهنالك بعض المرارة ضد سلوك حزب الرئيس النيجري المخلوع أكثر من المرارة ضد الرئيس نفسه. وهذا أمر لا علاقة له بما يحدث في مالي وبوركينا فاسو. إذا نظرنا إلى السودان أو ليبيا، ليبيا كانت تُعرف بميزة مهمة جداً، ولا تزال مهمة جداً، وإن لم تكن في العناوين الرئيسية، وهي أهمية ليبيا الاقتصادية، وموقع هذه الدولة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي يمكن أن تكون لها تأثير قوي للغاية على السيطرة على الهجرات نحو أوروبا. وبعد ذلك أيضًا، لأنها أصبحت مكانًا للمنافسة بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. من جهة أخرى هنالك تناقض وتوترات داخل الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الليبية، بين إيطاليا وفرنسا، بين فرنسا والمملكة المتحدة، كما تعلمون أيضًا هنالك فرصة كبيرة لتصبح الولايات المتحدة الشريك "النائم" في التنافس حول ليبيا. الأمريكان حاولوا في الواقع الضغط على الجنرال حفتر ليأخذ زمام المبادرة في وقت سابق من الأزمة الليبية. لذلك، ليس لدينا هذا التأثير الخارجي الهائل على الأوضاع الداخلية في السودان، على الرغم من أنه قد يحدث في الشهر المقبل حيث أن الحرب قد تستمر. أما في النيجر، ما يمكن أن نشهده حتى الآن هو صمت روسيا والصين اللذان يدعوان إلى استعادة العملية الدستورية، والغرب الذي يمر بوضع صعب للغاية، لأن هناك شعوراً بأنهم بالغوا في الضغط على نظام الرئيس بازوم إلى درجة أنهم أضعفوا الرئيس بازوم في محاولته تأسيس نظام سياسي يمكن وصفه بالديمقراطي. وعلى الرغم من وصف انتخابات 2021 في النيجر بانها مزورة وأن هنالك تقييد للديمقراطية في هذا البلد، إلا أنه في الحقيقة النقاش

الديمقراطي كان مقيدًا بالعديد من الضوابط المتعلقة بسلوك الأجهزة الأمنية. لذا، أود أن أقول إن كل تلك الأزمات تظهر بالتأكيد مدى صعوبة الاستقطاب الدولي. كما أنها تظهر بشكل متزايد محدودية تأثير العقوبات الخارجية على العمليات السياسية الداخلية في تلك البلدان، إن لم يكن فشلها.

أورسام: ما هو حجم النفوذ الذي تتمتع به المنظمة شبه الإقليمية لغرب أفريقيا (الإيكواس) لقيادة عملية عسكرية في النيجر لاستعادة النظام الدستوري؟ وما هي التبعات الأمنية والإنسانية والاقتصادية لمثل تلك العملية على دول الجوار مثل مالي والجزائر وليبيا وتشاد؟ ماذا يمكن أن تفعل الجزائر؟

الدكتور رولاند مارشال: على الرغم من البيانات القوية للغاية التي أدلت بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) رداً على الانقلاب في النيجر ودعوتها إلى التدخل العسكري، علينا أن نعترف بأن محدودية القدرة على شن عملية عسكرية ضد المجلس العسكري في النيجر أمر بالغ الأهمية. حيث انها محدودة قانونياً. ولكن كذلك حقيقة أن الجيوش التي ستكون قادرة على التدخل هي في الأساس جيشان فقط، قد تكون نيجيريا وتشاد، ودول أخرى حاضرة بشكل رمزي، ولكن ليس لديها الكثير لتقدمه. في هذه اللحظة، إذا نظرنا إلى البعد العسكري، والتصريحات التي أدلت بها مالي وبوركينا فاسو وحتى غينيا، لن آخذ هذا الأمر على محمل الجد، لأن تلك الجيوش ضعيفة في الواقع، ولديهم العديد من المشاكل لا يستطيعون السيطرة عليها. أنا شخصياً أعتقد أن التدخل العسكري سيكون الملاذ الأخير. وفي هذا الصدد، أود أن أقول مهما كانت آرائي الشخصية، فإن ما سيحدث هو أن الانقلاب سيتم قبوله ببطء لأن المجلس العسكري في النيجر سوف يطلق سراح بازوم. وسيدلي بازوم بعدد من التصريحات بشأن عدم وجود فاغنر في النيجر، وسلامة الاتفاقيات العسكرية في البلاد، وكذلك الحاجة إلى الدخول في مرحلة انتقالية سياسية من شأنها أن توفر بعض الحجج للقبول. سنرى بعد ذلك ماذا سيكون الإجراء. ومن المؤكد، كما تعلمون، أن إحدى القضايا الرئيسية ستكون دور الجزائر وروسيا. لكن الجزائر وروسيا ليس لهما نفس المصالح فيما يحدث في النيجر. قد تحاول الجزائر إعادة تأكيد نفسها كقوة إقليمية، لكن دعونا نذكر أنفسنا أنه كان بإمكان الجزائر أن تفعل ذلك عدة مرات بعد عام 2012، ولكنها لم تفعل ذلك. لأنه في نهاية المطاف، الجزائر لا تريد أي جهات خارجية بالقرب من حدودها، وهي مستمرة بهذا النوع من المواقف المناهضة للإمبريالية. على سبيل المثال، للضغط من أجل تنفيذ اتفاق السلام في شمال مالي، كان بإمكان الجزائر أن تكون أكثر نشاطا، ولكنها لم تكن مهتمة بأن تكون كذلك. اقتصاديًا، ستكون الأزمة في النيجر، كما تعلمون، قضية حرجة في مسألة تزايد الهجرة نحو أوروبا، وأعتقد أن العديد من الدول الأوروبية ستنظر إلى هذه الأزمة بهذه الطريقة. من المؤكد أن جهود السيطرة على المهاجرين المفروضة من أوروبا والتي كانت موجودة بالفعل في عهد بازوم، ستستمر في عهد سلفه الرئيس إيسوفو. لذلك، علينا أن ننتظر. ولكنني أشك في حدوث نوع من التغيير الدراماتيكي في الطريقة التي تمارس بها الدبلوماسية الإقليمية في هذه الأزمة.

أورسام: في الشهر الماضي، جمعت القمة الروسية الإفريقية الثانية الزعماء الأفارقة في سان بطرسبرغ، بهدف تحسين التعاون والشراكة الروسية الأفريقية في ضوء المشاكل الدولية والإقليمية التي تغير معالم الشؤون العالمية. هل نحن في ديناميكية نظام عالمي جديد، نظام متعدد الأقطاب؟ هل أصبحت أفريقيا جوهر اللعبة الكبرى الجديدة بين القوى العظمى التقليدية والقوى العالمية الصاعدة الجديدة؟

الدكتور رولاند مارشال: من المؤكد أن عالم اليوم مختلف تمامًا عما كنا عليه في 11 سبتمبر 2001. ومن المؤكد أننا ندخل في نظام متعدد الأقطاب حيث يكون لدى أفريقيا مجال أكبر بكثير لتصميم دبلوماسيتها الخاصة وتكون قادرة على العمل مع شركاء متعددين في نفس الوقت. ومع ذلك، سأتوخى الحذر بشأن عدد من القضايا. الأول هو أن نظام متعدد الأقطاب كما هو متصور اليوم، يعني أيضًا أن أفريقيا أو الدبلوماسية الأفريقية سوف تقسم نفسها أكثر بكثير مما كانت عليه في الماضي. لقد استشهدت فرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين بأفريقيا دائمًا لأن أفريقيا تتمتع بهذا النوع من الانضباط في التصويت والذي كان مفيدًا للغاية في المنتديات الدولية. إذا كانت فرضية النظام المتعدد الأقطاب موجودة الآن، فإن البلدان في أفريقيا

سيكون لديها سياسات مختلفة بشكل متزايد، ودبلوماسيات مختلفة، وبالتالي فإن هذه الحجة حول أن أفريقيا تلعب دوراً واحداً في علاقتها مع الصين وروسيا والعالم الغربي، وما إلى ذلك، سوف لن تسير أيضاً نحو الأفضل، بل نحو الانقسام والتجزئة. لذا، علينا أن ننظر لمعرفة ما إذا كان لدينا انقسامات أو شروخ في النظام الدولي. وقد تؤثر هذه التصدعات في نهاية المطاف على كل قارة من المفترض أن تستفيد أكثر من ضعف النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة. روسيا ليست بديلًا حقيقياً للغرب، لأنها تعمل على القوى الصارمة وهي لا تقدم الكثير من حيث المساعدات، ومن حيث نماذج التنمية الاقتصادية الجديدة، ومن حيث التعليم، ومن حيث التنمية الاجتماعية، من الواضح أن روسيا ليست نموذجاً ولن تكون نموذجاً. لقد لعبت الصين ورقة مثيرة للاهتمام للغاية وحققت نجاحا كبيرا إلى حد كبير. لكن الصين أيضاً تعيش موقفاً اليوم، ربما بشكل غير عادل. لقد سقطت بكين في مأزق بسبب مشكلة الديون، أو بسبب قيودها الداخلية. لدى الصين مشاكل داخلية مع اقتصادها، وليس فقط مع سياستها، وبالتالي ليس من المؤكد ما إذا كانت الصين قادرة أو راغبة حتى في لعب الدور السياسي أو ملء الفراغ، وهو الفراغ الناجم عن الضعف الحالي في غرب أفريقيا.

أورسام: هل هنالك مشاكل أخرى في منطقة الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى الحروب والصراعات العرقية والدينية والمذهبية، والصراعات على السلطة، والمجاعة والإرهاب والمهاجرين والجفاف؟

الدكتور رولاند مارشال: تتكون أفريقيا من 54 دولة، ومن المثير للاهتمام أن الدول التي نناقشها اليوم معظمها دول الساحل والصحراء الأفريقية، لكننا لا نناقش مالاوي، ولا نناقش زامبيا، ولا نناقش أنغولا. ولذلك، من المهم جدًا أن يحتفظ الناس بفهم لما تعنيه أفريقيا بالطريقة التي نستخدم بها المصطلحات. على سبيل المثال، سُئلت مؤخرًا عما إذا كانت فرنسا ستغادر إفريقيا، فقل حسنًا، كما تعلمون، لا تجني فرنسا الكثير من المال في غرب إفريقيا، أي في ساحل العاج والسنغال وبوركينا فاسو ودول الساحل كما كان من قبل. نعم هذا صحيح، ومن المؤكد أن الرأي العام في تلك الدول أكثر عداءً للوجود الفرنسي. وفي الوقت نفسه، تعمل فرنسا على تطوير علاقات جديدة مع دول مثل إثيوبيا وكينيا بالطبع وجنوب أفريقيا وأنغولا وموزمبيق، وهذه الدول ليست مستعمرات سابقة وعلاقتها بفرنسا جيدة بالفعل. أنا لا أناقش ما إذا كان هذا صحيحًا أم خطأ، ولكن من المؤكد أن التقييم البسيط سيظهر أنه لا يوجد أي تقريع فرنسي هناك، وأن فرنسا لا ترسل قوات إلى هناك، بل أود أن أقول هنالك نوعًا من العلاقات الطبيعية. ويجب ألا ننسى أننا إذا تحدثنا كثيرًا عن غرب أفريقيا، فلا ينبغي أن ننسى أن هناك جزءًا من القارة هو الجنوب الأفريقي وجزء آخر هو شرق أفريقيا، حيث تعرف في الواقع غالبية السكان هناك العيش المستقر، وحيث الأوضاع الداخلية تختلف. لذا يجب علينا أن ندرك أن المستقبل الأفريقي لن يكون في صورة واحدة، سيكون أداء بعض الدول أفضل بكثير من غيرها، ولن يكون لها نفس العلاقة مع العالم الخارجي، ومع الجهات الفاعلة الخارجية، كما ذكرت من قبل، سيتعين علينا معرفة الاختلافات القوية التي ستظهر. وهذا ليس مفاجئا. أعني إذا ما نظرنا إلى تاريخ أوروبا، وتاريخ أمريكا اللاتينية، وتاريخ آسيا. الآن، صحيح أن لدينا عدداً من الظواهر المثيرة للقلق، ليس فقط الانقلابات العسكرية أو الانقلابات الدستورية، بل أيضاً الحروب والمجاعة والإرهاب. ولكن مرة أخرى، كانت أفريقيا دائمًا جزءًا من العالم العالمي، كما أنها تعاني من ديناميكيات أو مسارات عالمية. لقد تم جلب الإرهاب إلى هذه القارة إلى حد ما عن طريق جهات فاعلة خارجية، والجفاف في هذه القارة هو أيضاً أحد الآثار العالمية للاحتباس الحراري. وبالتأكيد لا ننسى أن الحروب لا تزال في الواقع منتشرة في جزءًا كبيًرا من الشرق الأوسط، وأن الوضع في شمال إفريقيا ليس مستقرًا إلى هذا الحد. لا يعني هذا أنه ستكون هناك حرب صباح الغد، لكن من المؤكد أن ليبيا لا تزال مشكلة، والعلاقات بين الجزائر والمغرب لا تزال متوترة للغاية، وما إلى ذلك. لذا، علينا أن ندرك أنه نعم، ربما لا تكون أفريقيا، أو جزء منها، في وضع جيد جدًا هذه الأيام، لكن أجزاء أخرى من أفريقيا في وضع أفضل بكثير. ومن ثم فإن أفريقيا مجرد جزء من عالم حيث تهدف المشاكل إلى إضافة واحدة إلى أخرى أكثر من حلها. وهنا نتوقع أن تكون الصين وروسيا ومجموعة البريكس والعالم الغربي أكثر نشاطاً بعض الشيء. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

ديدييه دروغبا: اللاعب الأفريقي الذي حول كرة القدم إلى أداة لصنع السلام

ميرفة تشاكار

في أحد المرات قال عبدالله غول، رئيس الجمهورية التركية الأسبق:" البروفسور احسان دوغراماجي هو شخص فريد، كرس حياته وثروته العائلية بالكامل للأجيال القادمة ولتطوير فرص التعليم والتعليم العالي للشباب".

حياة الإنسان الرياضية والمكانة التي تبقى عنه في الذاكرة الاجتماعية تجعله أداة تتجاوز كونها نشاطا بدنيا وعقليا وتمهد الطريق لجميع الجهات الفاعلة في النظام العالمي من الأفراد إلى الدول من أجل استخدام الرياضة كأداة تخدم أغراضا مختلفة. حيث رأينا كيف تستخدم الدول الرياضة كوسيلة اتصال لنشر أيديولوجياتها الخاصة، مثلما حدث في كأس العالم لكرة القدم الذي أقيم في إيطاليا عام 1934, والألعاب الأولمبية الصيفية لعام 1936 التي أقيمت في برلين, وفعاليات التدريبات الجماعية التي تم تنظيمها في ملعب ستراهوف في تشيكوسلوفاكيا في 1955. كما كان للرياضة دور تعزيزي في المصالحة والوساطة بين الدول، كما رأينا في دعوة تنس الطاولة التي ساهمت في بدء التقارب بين الولايات المتحدة والصين خلال سنوات الحرب الباردة، وسير الرياضيين من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية تحت علم "كوريا الموحدة" في حفل الألعاب الأولمبية الشتوية التي استضافتها مدينة بيونغ تشانغ في كوريا الجنوبية عام 2018.

أصبحت الرياضة عاملا موحدا ومحفزا في مناطق جغرافية واسعة حول العالم رغم القيود والصعوبات والصراعات، والمجال الذي يبدو غير سياسي للرياضة، أصبح ساحة للمناورات السياسية، لاسيما كرة القدم. ورأينا ذلك في فوز لاعب كرة القدم السابق جورج

وياه بانتخابات الرئاسة في ليبيريا وبروز لاعب كرة القدم المصري محمد صلاح كواحد من أكثر الشخصيات نفوذا في القارة، والتتويج الذي حققه المنتخب الفرنسي في كأس العالم 2018 واحتفال العديد بهذا الفوز باعتباره "انتصار من أجل إفريقيا". ومن خلال عمل الرياضة كوسيط فيما يتعلق بالوصول إلى الحلول لفترة طويلة, في عام 2005، ومع تصفيات التأهل لكأس العالم بكرة القدم التي جرت في ساحل العاج (كوت دي فوار)، تلك البلد التي كانت حينها على شفا حرب أهلية من شأنها تقسيم البلاد، تحوّلت الرياضة إلى أداة فاعلة للسلام.

ساحل العاج المعروفة بكونها أكبر مصدر للكاكاو في العالم، تمتعت في أعوام السبعينيات من القرن الماضي بالسلام والاستقرار والسياسة الموجهة نحو القوة العاملة المنتجة وصاحبة الشروط التجارية المهيأة للنجاح، وكان لها معدلات نمو عالية وشاملة في تلك الفترة. وعلى الرغم من أن أزمات أسعار الصرف في الثمانينيات خلقت بعض المشاكل في النمو في هذا البلد، إلّا أن سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في منتصف التسعينيات أدت إلى انتعاش النمو الاقتصادي مرة أخرى. ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت ساحل العاج في التسعينيات ثم محاولة الانقلاب التي وقعت في 19 سبتمبر/ أيلول 2002 تسببت في أضرار جسيمة لاقتصاد البلاد. وعلى الرغم من فشل المتمردين في السيطرة على أبيدجان, إلا أنهم احتلوا النصف الشمالي من البلاد

وقسموا ساحل العاج إلى قسمين. وفي الوقت الذي أدى فيه تعزيز الأطراف للحدود إلى خفض حدة النزاعات، بدأ التوتر الذي اقترب من التوقف في عام 2004 في الزيادة مرة أخرى في عام 2005، وأصبحت البلاد على شفا اندلاع جديد للعنف الجماعي.

الفيلة وتحدي التأهل لبطولة كأس العالم

في خضم تلك الأحداث، كان منتخب ساحل العاج لكرة القدم الملقب بـ"الفيلة" يواجه منتخب السودان من أجل التأهل إلى بطولة كأس العالم للمرة الأولى. ومن خلال فوز الفيلة على السودان وانتهاء مباراة مصر والكاميرون بنتيجة لصالحهم، تأهلت ساحل العاج لكأس العالم للمرة الأولى في تاريخها. وتابع الملايين من سكان ساحل العاج في جميع أنحاء البلاد فوز منتخب الفيلة على السودان للتأهل لكأس العالم، على الرغم من التوترات والانقسامات. لكن اللحظة الأكثر أهمية لم تكن في ساحة ملعب المباراة في السودان (ستاد المريخ)، بل حدثت في غرفة تبديل ملابس اللاعبين الضيقة في ذلك الملعب. لقد كان منتخب ساحل العاج يعكس كل التنوع في البلاد ويجمع لاعبين موهوبين من ديانات مختلفة من جنوب وشمال البلاد. كان كابتن منتخب ساحل العاج ديدييه دروغبا المسيحي المتديّن الذي كانت زوجته مسلمة متديّنة من مالي المجاورة، محبوبا من جميع مواطني ساحل العاج ويعتبرونه واحدا من أعظم لاعبي كرة القدم الأفارقة في كل العصور. لقد أظهرت الكاميرات اللاعبين وهم يحتفلون بما أصبح نوعا من الطقوس تحت قيادة دروغبا، في غرفة الملابس بعد المباراة. وفي هذه اللحظة بالضبط، بدأ الكابتن ديدييه دروغبا، محاطا بزملائه في الفريق ينادي شعب ساحل العاج قائلا:

"يا رجال ونساء ساحل العاج، من الشمال والجنوب والوسط والغرب، لقد أثبتنا اليوم أن جميع مواطني ساحل العاج يمكنهم العيش واللعب

معا لغرض مشترك وهو التأهل إلى كأس العالم. ووعدناكم أن الاحتفالات ستساهم في توحيد الناس، واليوم نركع ونتوسل إليكم (وفي هذه اللحظة تماما، جثا جميع اللاعبين على ركبهم). العفو. التصالح. التسامح. البلد الوحيد في إفريقيا الذي يمتلك مثل هذه الثروات يجب ألا يخوض حربا. يرجى إلقاء أسلحتكم وإجراء انتخابات. كل شيء سيكون أفضل".

وعلى الرغم من أن كلمات دروغبا وحدها لم تنه الصراع في ساحل العاج، إلا أن التوترات في البلاد هدأت بعد المباراة وبذل قادة كلا الطرفين المتحاربين في تلك الحرب الأهلية جهودا مكثفة للتفاوض بشأن العملية التي أدت في النهاية إلى اتفاق سلام، وتم التوصل إلى وقف إطلاق النار في عام 2006. وأصبح ديدييه دروغبا الذي يعتبر أحد أشهر لاعبي كرة القدم في البلاد وحتى في القارة الإفريقية، رمزا للسلام في ساحل العاج. وفي العام التالي، حصل دروغبا على جائزة أفضل لاعب في إفريقيا، وبعد حصوله على الجائزة أجرى زيارة إلى الجزء الذي يسيطر عليه المتمردون من البلاد وأدلى دروغبا بتصريح استثنائي. وقال دروغبا إن مباراة ساحل العاج التي ستقام على أرضها مع مدغشقر في 3 يونيو/ حزيران 2007، لن تقام في أبيدجان كما كان مخطط لها، بل ستقام في بواكي المدينة التي تعتبر رمزا للتمرد. وفي تعليق لأحد الصحفيين العاملين في تلك المنطقة في ذلك الوقت حول زيارة دروغبا الذي كان من الجنوب من منطقة الرئيس لوران غباغبو، وقام بجولة في شمال البلاد وألقى مثل هذا التصريح، قال ذلك الصحفي "كان دروغبا في ذلك الوقت مثل الإله تماما". وبعد وقت قصير من خطاب دروغبا، تم توقيع معاهدة سلام رسمية بين الفصائل المتناحرة. وتم اعتبار اللفتة الرمزية للمباراة في بواكي على أنها موحدة للبلاد. واحتفل المدنيون والمقاتلون من شمال وجنوب البلاد بالنصر معا.

خطر الحرب الأهلية الثانية

بعد وقف إطلاق النار لمدة 5 سنوات والانتخابات التي أجريت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2010, رفض الرئيس لوران غباغبو قبول النتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات المستقلة, ورفض التنحي عن منصبه, وبذلك عاد العنف إلى البلاد مرة أخرى. وقُتل آلاف الأشخاص في الاشتباكات التي دارت بين القوات التابعة لغباغبو والقوات التابعة للحسن أوتارا الذي

تم الإعلان عن فوزه في الانتخابات. وقامت الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة ولفرنسا بمداهمة موقع غباغبو واعتقاله في 11 أبريل/ نيسان 2011، ما ساهم في عودة الهدوء بشكل ما إلى البلاد. وبذلك نجت ساحل العاج من حرب أهلية خطيرة أخرى في اللحظات الأخيرة. دروغبا الذي كان عضوا في لجنة الحقيقة والمصالحة التي تم إنشاؤها بعد أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات، كرّر دعوته إلى إعادة السلام إلى شعب ساحل العاج:

"أعلم أن بلدي عانى كثيرا وأعلم أن العديد من سكان ساحل العاج لا يريدون أن يحدث هذا مرة أخرى، وأعتقد أن أفضل طريقة لمنع ذلك هي الجلوس والتحدث معا ومعرفة الأسباب".

ولد ديدييه إيف دروغبا تيبيلي عام 1978 في مدينة أبيدجان في ساحل العاج. وبعد أن أمضى طفولته بين ساحل العاج وفرنسا, بدأ دروغبا مسيرته الكروية في سن الخامسة عشرة في نادي ليفالويس شبه المحترف في فرنسا, ثم واصل مسيرته الكروية في نوادي عالمية شهيرة. تم اختيار دروغبا "لاعب العام في الاتحاد الوطني للاعبي كرة القدم المحترفين" عندما كان يلعب في صفوف أولمبيك مرسيليا في عام 2004, ثم انتقل إلى تشيلسي, وكان من بين أفضل لاعبي العام في الدوري الإنجليزي. اعتزل دروغبا اللعب الدولي وأنهى مسيرته مع منتخب ساحل العاج بعد انتهاء بطولة كأس العالم 2014، لكنه واصل مسيرته الكروية في عدد من الأندية في بريطانيا والصين وتركيا واعتزل لعب كرة القدم في سن الأربعين بعد المباراة النهائية للدوري الأمريكي مع فريقه فينيكس رايزينج.

بعد أن قضى دروغبا مسيرة رائعة على أعلى مستوى في كرة القدم، سخّر طاقته وخبرته لتسهيل حياة أبناء بلده ساحل العاج ورفع مستوى رفاهيتهم. وقام اللاعب ببناء العديد من المستشفيات والمدارس في بلده، كما أسس مؤسسة ديدييه دروغبا الخيرية وكرسها لخدمة بلده وقال عن هدف تلك المؤسسة "أريد أن يزدهر الأطفال محدودي الإمكانيات، وأن يقوموا بفعل شيء في حياتهم". واستمرارا لأنشطته في مجال المساعدة الإنسانية والتنموية التي مكنته من تعيينه كسفير للنوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2007, أصبح دروغبا في عام 2018 نائبا لرئيس مؤسسة "السلام والرياضة" ومقرها مدينة موناكو, وفي عام 2021 أصبح سفير منظمة الصحة العالمية للرياضة والصحة للنوايا الحسنة. وفي النتيجة، دروغبا الذي غيّر مصير بلاده بتصريح في غرفة تبديل الملابس في ملعب صغير في السودان، دخل التاريخ من أوسع أبوابه كواحد من أنجح لاعبي كرة القدم الذين أظهروا القوة الموحدة لرياضته للعالم. ■

ميرفة تشاكار: باحثة من تركيا, تعمل كباحثة مساعدة في مركز أورسام.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

ORTADOĞU YAYINLARI

منشورات الشرق الأوسط

www.ortadoguyayinlari.com

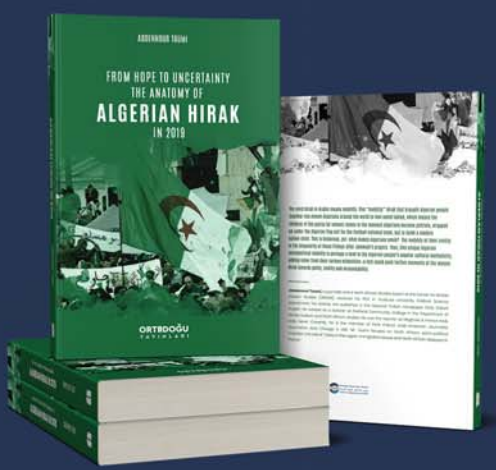

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط